دراسة تحليلية حول مدى ادماج النوع الاجتماعي في الخطط الوطنية لقطاع المياه

جمعية تنمية واعلام المرأة (تام)

مكتب يوروميد الاينسز - تحالف

EUROMED ALLIANCES - TAHALUF |

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2

مقدمة 3

دراسات سابقة وخطط وطنية 4

دراسات سابقة 4

الخطط والاستراتيجيات الوطنية 6

المنهجية في جمع البيانات 9

نتائج تحليل مدى ادماج منظور النوع الاجتماعي 9

تحليل نتائج جمع البيانات الأولية 25

أولاً: الوصول الى المياه وجودتها 26

ثانياً: صنع القرار 29

ثالثاً: الصرف الصحي 30

رابعاً: الهجرة والتغير المناخي 31

خامساً: بناء القدرات 31

سادساً: التعرفة المالية 34

التوصيات 35

المراجع 36

ملخص تنفيذي

تستهدف هذه الدراسة التحليلية مدى ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والاستراتيجيات والقوانين الوطنية المتعلقة بالمياه وخدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين، حيث عمدت الدراسة على قراءة استنباطية تبين المعايير الخاصة بالتحليل، حيث بدأت الدراسة بمراجعة عامة للأدبيات الخاصة بمنظور النوع الاجتماعي في قطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين، ومن ثم حللت الدراسة باستخدام مجموعة من المعايير الخاصة بإدماج منظور النوع الاجتماعي واظهرت الدراسة عدداً من الفجوات في كل من الخطة الوطنية الاستراتيجية للمياه في فلسطين 2012-2032، والخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022، والاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023، وقانون المياه لعام 2014.

كان جل تركيز الفجوات يتعلق بمدى ادماج منظور النوع الاجتماعي في كل من عملية اتخاذ القرارات، والوصول الامن للمياه وخدمات الصرف الصحي للفئات المهمشة، والوصول الى مياه الري.

كما ان الدراسة استطلعت اراء الجهات ذات الصلة في قطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين محاكية ستة معايير خاصة بالوصول الى المياه، وخدمات الصرف الصحي، وعملية اتخاذ القرارات، والتدريب، والتعرفة المائية.

خلصت الدراسة الى العديد من التوصيات ومن أهمها ادماج منظور الاجتماعي داخل نظام العقوبات الخاص بقانون المياه 2014، إضافة الى ذلك اعتبار مكون النوع الاجتماعي هو تدخل هام م ناحية التدريب والمعرفة والمناصرة في الخطط الوطنية القطاعية الخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي المقبلة.

مقدمة

تعاني الأراضي الفلسطينية من نقص المياه بشكل عام حيث أن مصادر المياه المتوفرة في فلسطين هي المياه السطحية المتمثلة في أودية الضفة الغربية ونهر الأردن إلا أن الاحتلال الإسرائيلي سيطر عليه منذ عام 1967 مما أدى إلى حرمان الشعب الفلسطيني من هذا المصدر، كما أن المصدر الآخر للمياه هو المياه الجوفية حيث أن حصة الشعب الفلسطيني تبلغ تقريباً 14% فقط بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها، كما أن المياه الجوفية المستخرجة من قطاع غزة يوجد بها نسبة عالية من التلوث وتكون غير صالحة للشرب، وبسبب محدودية مصادر المياه وقلة كميتها وعدم مقدرتها على تلبية احتياجات الأفراد ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر أخرى للمياه تكون نظيفة وبجودة عالية، مثل اللجوء إلى تحلية مياه البحر واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

يواجه قطاع المياه في فلسطين العديد من التحديات سواء من الناحية الفنية او المالية أو المؤسساتية أو السياسية، حيث لا زال هذا القطاع يحتاج الى المزيد من الحوكمة في عدد من القضايا والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الجباية، مشاركة المعلومات، الإدارة المتكاملة لمصادر المياه وبالتكامل مع القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة، إضافة إلى تلك التحديات فإن هذا القطاع يواجه تحدٍ آخر يتمثل في محدودية إدخال منظور النوع الاجتماعي في هذا القطاع، ونتيجة لهذا التحدي فقد ظهرت الحاجة لعمل هذه الدراسة التحليلية التي ستسلط الضوء على التحديات والفجوات المتواجدة في قطاع المياه والصرف الصحي من منظور النوع الاجتماعي، وذلك من خلال قراءة وتحليل مستفيضين، حيث تم تحليل الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023، والخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022، سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032، وقانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه، وذلك من خلال قياس تحقيق معايير الأمم المتحدة الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي في السياسات المائية.

يتضمن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في سياسات المياه المشاركة في جميع جوانب إدارة المياه، بما في ذلك صياغة السياسات واتخاذ القرار والتنفيذ. يمكن أن يشمل ذلك الأخذ في الاعتبار كيف يمكن أن يكون للرجال والنساء أدوار ومسؤوليات مختلفة تتعلق بالمياه، فضلاً عن الاحتياجات والتجارب المختلفة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد المائية والتحكم فيها. تتضمن بعض الطرق المحددة التي يمكن من خلالها دمج النوع الاجتماعي في سياسات المياه ما يلي:

1. جمع البيانات وتحليلها: جمع وتحليل البيانات حول الطرق المختلفة التي يستخدم بها الرجال والنساء الموارد المائية ويديرونها، بالإضافة إلى التحديات المختلفة التي يوجهونها في الوصول إلى المياه النظيفة.
2. مشاركة أصحاب المصلحة: ضمان تمثيل الرجال والنساء على قدم المساواة في عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة المياه، وأخذ وجهات نظرهم واحتياجاتهم في الاعتبار.
3. التدخلات المستهدفة: تطوير البرامج والسياسات التي تعالج على وجه التحديد احتياجات النساء والفتيات، مثل توفير مساحات آمنة للنساء لجمع المياه، أو تدريب النساء على تقنيات إدارة المياه.
4. المناصرة: زيادة الوعي حول أهمية إدارة المياه المراعية للنوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع المياه.
5. المراقبة والتقييم: المراقبة المنتظمة لتنفيذ السياسات والبرامج من منظور النوع الاجتماعي وتقييم فعاليتها في معالجة القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي.

من المهم أن يكون هناك مراقبة ومراجعة للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي من منظور النوع الاجتماعي حتى يكون هناك فعالية في التخطيط والتنفيذ وذلك في جميع جوانب إدارة المياه.

دراسات سابقة

يستعرض هذا الجزء من الدراسة التحليلية الدراسات السابقة التي تمت في تحليل ادخال منظور النوع الاجتماعي في سياسات المياه وخدمات الصرف الصحي في فلسطين، حيث أظهرت دراسة المقارنة حول تمكين المرأة في دبلوماسية المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادرة عن شراكة المياه العالمية (2021)، أن مؤسسات السلطة الفلسطينية وضعت استراتيجية النوع الاجتماعي في البيئة (مع التركيز على إدارة المياه والنفايات الصلبة) 2013-2017 تحت قيادة لجنة وطنية تضم مكتب رئيس الوزراء، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الحكم المحلي، وسلطة المياه الفلسطينية. وحددت الاستراتيجية المعنية ثلاثة محاور رئيسية وحددت تسعة أهداف استراتيجية؛ وتشمل المحاور الرئيسية الثلاثة السياسة العامة، وتمكين النساء المهنيات داخل المؤسسات التنفيذية، ومشاركة المرأة على المستوى المحلي، إضافة الى ذلك فقد تم في عام 2012، إنشاء اللجنة الوطنية العليا بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تطوير وتنفيذ ومتابعة خطة العمل الوطنية وضمان مشاركة أكبر للمرأة في المفاوضات السياسية وفي عملية السلام. وتكمن أهمية اللجنة في عضويتها، التي تضم مختلف المؤسسات الحكومية ذات الصلة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

أظهرت نفس الدراسة ان النساء العاملات في قطاع المياه في فلسطين، وكما هو موضح في الشكل 1، أن فئة النساء العمرية الأعلى العاملة في قطاع المياه هي 30-39 سنة، مع خبرة 11-20سنة، 50% منهن يعمل في القطاع الحكومي، كما أن ثلثا المستجيبين في نفس الدراسة يحملون درجة الماجستير ويشغلون مناصب إدارية. كان أعلى تصور لنسبة الذكور إلى الإناث (المدخلات الشخصية للمستجيب حول النسبة المئوية) أقل من 10٪.

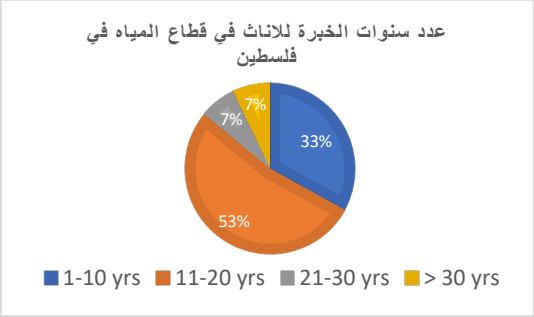

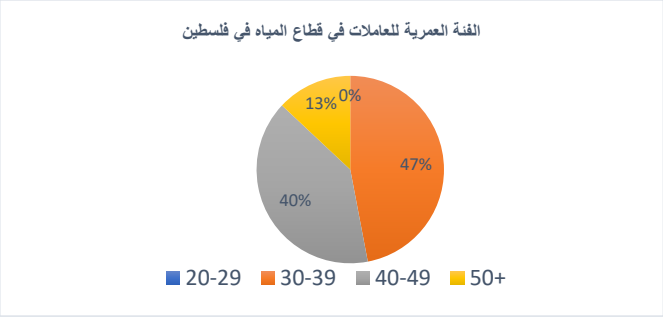

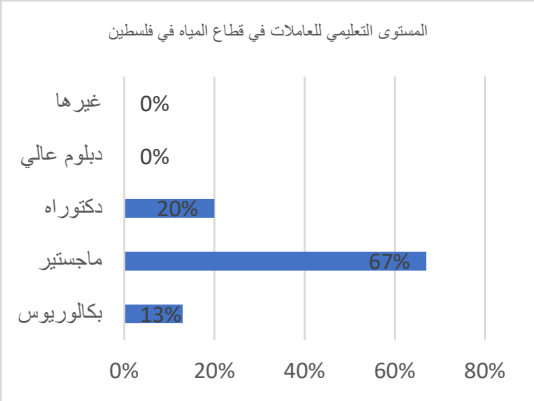

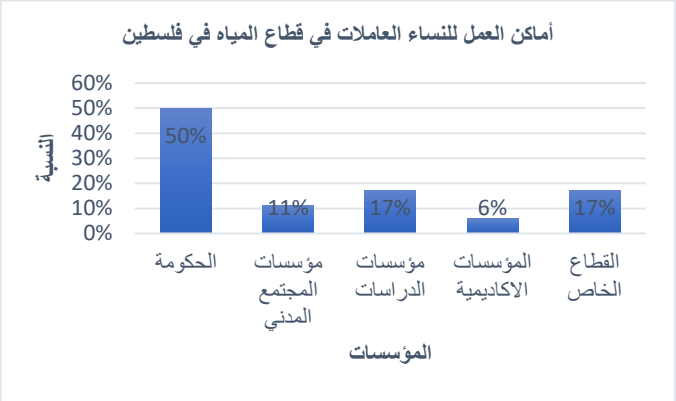

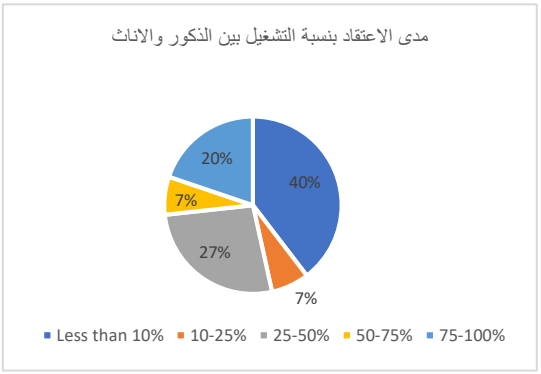

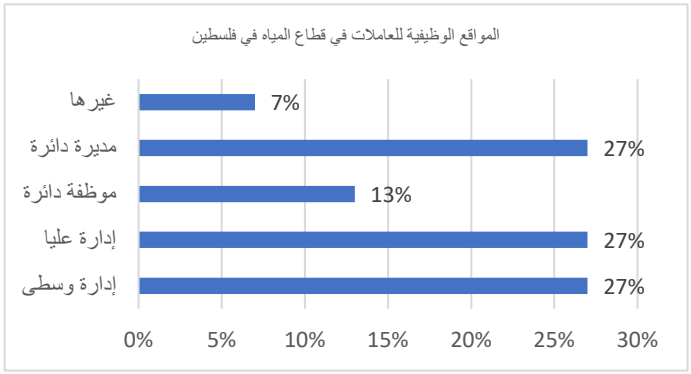

شكل 1: الوضع الحالي لتشغيل النساء في قطاع المياه في فلسطين

أما بخصوص الوصول الى خدمات المياه والصرف الصحي فقد اظهر دليل الأدوات الخاص بالنوع الاجتماعي المرتبط بالمياه والنظافة والصرف الصحي والصادر عن سلطة المياه الفلسطينية والوكالة الإيطالية للتنمية والمؤسسة الطوعية الإيطالية (2016)، ان الغالبية العظمى من الوثائق والمنشورات المتعلقة بتحليل النوع الاجتماعي في فلسطين قليلا ما تنعكس على قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى مثل قطاع الصحة أو الاقتصاد.

بعد متابعة أبحاث ميدانية أجريت مع مراجعة البيانات الثانوية، تم عرض بعض قضايا النوع الاجتماعي الرئيسية في المياه والصرف الصحي والنظافة في فلسطين حسب المنطقة:

1. **في قطاع غزة**

أشار التقرير الموجز عن حالة الموارد المائية في قطاع غزة والصادر عن سلطة المياه الفلسطينية (سلطة المياه الفلسطينية، 2016)، **و تقييم المياه والصرف الصحي والنظافة على مستوى المنازل في قطاع غزة والصادر عن مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) والخدمات الطوعية الإيطالية ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين** (2016) **الى الحقائق التالية:**

- أكثر من 93 ٪ من المنازل موصولة بشبكة المياه المنزلية، ولكن المياه المتوفرة من خلال الشبكة "منزلية" لا تكون مناسبة للشرب والطهي.
- تشكل 96.4 ٪ من مصادر المياه في غزة ملوثة.
- إن 3.6% فقط (9 من 249 بئرا) من المياه الجوفية المنزلية الموردة في عام 2015 التزمت بمقاييس الشرب التابعة لمنظمة الصحة العالمية من حيث محتوى الكلورين Cl^- والنيترات ($NO3^{2-}$).
- يتم الحصول على مياه الشرب في الغالب من موزعين يعملون ضمن القطاع الخاص حيث يقومون عادة بنقل المياه مباشرة إلى المنازل؛ إلا في بعض المناطق الواقعة ضمن المنطقة العازلة (ARA) التي لا يمكنهم توصيل المياه إليها. وفي هذه المناطق، غالبا ما يكون الفتيان والفتيات مسؤولين عن جلب المياه من أقرب محطة تحلية أو نقاط تعبئة عامة ومجانية (نقاط مياه سبيل).
- فقط في بعض المجتمعات البدوية يتم جلب المياه من قبل النساء باستخدام عربة صغيرة يقودها حمار.
- أقل من 80 ٪ من المنازل مرتبطة بشبكة الصرف الصحي: خان يونس هي المحافظة ذات التغطية الأقل لشبكات الصرف الصحي، حيث ٪ 53.5 من المنازل مزودة بحفر امتصاصية تقليدية. ويتمثل الوضع الأفضل في محافظة الشمال حيث 87.4 ٪ من المنازل متصلة بشبكات الصرف الصحي
- بشكل عام يتولى الرجال مسؤولية عملية إفراغ الحفر الامتصاصية، ولكن في بعض مناطق محافظة رفح، تتولى المرأة هذه المهمة.

2. **الضفة الغربية بما فيها القدس ومناطق جيم ومخيمات اللاجئين**

أشار دليل الأدوات الخاص بالنوع الاجتماعي المرتبط بالمياه والنظافة والصرف الصحي (2016) وملخص الاحتياجات الإنسانية لسنة 2022 (2021)الى المشاكل التالية والخاصة بالضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ومناطق جيم ومخيمات اللاجئين

- تكون النساء مسؤولة عن نقل المياه من الآبار، بالرغم من أن معظم الآبار تكون قريبة من المنازل، إلا ان بعضها تقع بعيدة عن المنازل على بعد يصل إلى 3 كم، في هذه الحالات عادة ما تذهب النساء ركوبا على الحمير إلى الآبار وتعود مشيا.
- يتم جمع مياه الخزّانات من الأمطار خال فصل الشتاء. خال فصل الصيف أو عندما يتم استنفاد المياه في الآبار، يتم الاعتماد الى نقاط التعبئة.
- يتم جلب المياه المستمدة من نقاط التعبئة من قبل الرجال، ويتم ذلك عادة بواسطة خزانات متنقلة صغيرة.
- تقوم النساء بإعادة استخدام المياه الرمادية عن طريق ريّ النباتات وتنظيف المراحيض أو تنظيف محيط المنزل.
- مسؤوليات الرجال التي تتعلق بالصرف الصحي قليلة جدا؛ وتتعلق كلها تقريبا ببناء مراحيض جديدة، أو حفر حُفر امتصاصية في الأرض.

- في المجتمعات التي لديها نقص في المراحيض، تستخدم النساء مكانا قريب من المنزل حيث يتمتع بالخصوصية لحد ما خلال النهار، وفقط عند غياب الرجال من المنطقة.
- في القدس الشرقية، تكون المنازل متصلة بشبكة المياه، حيث تتوفر المياه بشكل دائم. ومع ذلك، فإن ثمن المياه مرتفع جدا (متوسط التكلفة من 300 إلى 400 شيكل شهريا لأسرة مكونة من 6 أفراد). وفي حال عدم تمكن الأسرة من الالتزام بدفع الفواتير، تصبح الفواتير كديون مما يؤدي إلى ارسال أمر محكمة للحجز على ممتلكات الأسرة.
- عادة لا تواجه المناطق الفلسطينية القريبة من المستوطنات، مشاكل في جودة المياه وذلك لأنها تشترك بنفس خطوط أنابيب المياه مع المستوطنات.
- تقوم بعض مراكز برامج المرأة في مخيمات اللاجئين بالقيام في أنشطة توعوية من أجل معالجة المياه والدعوة للمطالبة بتأهيل البنية التحتية الأساسية (على سبيل المثال شاركت بعض المراكز في مخيمات غور الأردن في الدعوة للمطالبة بتركيب الأنابيب في المخيمات).
- في بعض مخيمات اللاجئين، تشارك مراكز برامج المرأة في جمع النفايات في حال تواجد مشاكل في توفير الخدمة في المخيم.
- يقدر أن 36 ٪ من سكان القدس الشرقية لديهم وصلات صرف صحي غير قانونية، وثلث السكان يفتقرون لأي وصلات صرف صحي. وإضافة إلى ذلك، تم عزل بعض المناطق عن مركز البلدية من قبل الجدار، مما يؤذي إلى مواجهة صعوبات في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة.
- عادة ما تكون المرأة في الضفة الغربية بكافة مناطقها بما فيها القدس ومناطق جيم هي المسؤولة عن إدارة المياه، وأية مسألة تتعلق بالمياه والصرف الصحي (مثل دفع الفواتير، لأن الرجال يعملون خارج المنزل في ساعات عمل البلدية).

الخطط والاستراتيجيات الوطنية

ما يلي عرض التحليل القطاعي لمنظور النوع الاجتماعي لكل من سياسة المياه الوطنية 2013-2032، والخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022، والسياسة القطاعية للمياه 2021-2023، وقانون المياه الفلسطيني 2014، حيث تم قياس معايير التحليل بناء على الأداة رقم 1 - المؤشرات المراعية لمنظور النوع الاجتماع لتقييم المياه ورصدها وإعداد التقارير عنها والصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة (UNISCO) (2019)، حيث تم الإشارة الى عشرة معايير رئيسية كما هو موضح في المرفق رقم 1 والخاص بالتحليل الشمولي والتفصيلي للسياسات والقوانين المذكورة.

1. *سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032*

الهدف من السياسة هو تقديم إطار عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع المياه من أجل الحفاظ على مصادر المياه في فلسطين والحيلولة دون نفاذها مع بقائها للأجيال القادمة، حيث وفرت السياسة الوطنية إطار التخطيط والإدارة اللازم للحماية، الحفاظ على الموارد المائية وإدارتها وتطويرها بشكل مستدام ومن أجل التحسين والإدارة المستدامة وتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي ضمن المعايير الخاصة بجودة وكمية المياه في دولة فلسطين المحتلة. تهدف السياسة إلى:

1. تعزيز نهج السلطة الفلسطينية إزاء الإدارة المستدامة لموارد المياه من خلال ضمان أن تعمل جميع أذرع الحكومة معا في السعي لتحقيق أهداف إدارة الموارد المائية المشتركة.
2. وضع إطار للتنمية المنسقة والتنظيم والاستدامة المالية لخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي لضمان تضافر الجهود من أجل تحسين إدارة نظم المياه وإصلاحها وصيانتها.

اشارت السياسة إلى ضمان الوصول العادل لمصادر المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع المواطنين من كلا الجنسين في فلسطين من مختلف الفئات (العائلات الفقيرة، المهمشة، الأشخاص المرضى...)، لكنها لم تغط منظور النوع الاجتماعي من ناحية إشغال الوظائف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ولم تنص على الدور الهام الذي قد يلعبه مكونات هذا المنظور من نساء وذوي احتياجات خاصة في اتخاذ القرار، كما لا أنها لم تغط موضوع نشر التوعية في موضوع النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمياه، ولا يوجد تدريب يتعلق بالوظائف في قطاع المياه والصرف الصحي. إضافة الى ذلك فإن السياسة لم تتطرق لسياسات الاحتلال وعرقلتها أمام تطوير قطاع المياه والصرف الصحي.

2. *السياسة القطاعية 2021-2023*

تهدف السياسة القطاعية للمياه 2021-2023 الى:

1. إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية
2. تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها
3. تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام
4. تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة
5. ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه

تم تغطية النوع الاجتماعي في معظم بنود الأهداف الاستراتيجية، حيث أشارت لمفهوم العدالة فيما يتعلق بتزويد وجودة المياه لجميع الناس بدون تمييز، على الرغم من أنها أشارت لبند مشاركة النساء في المؤسسات التابعة لقطاع المياه إلا أنه لا يوجد لهن دور في عمليات صنع القرار، كما أنه لم تشير إلى القطاع الزراعي ولم تتطرق لموضوع مسؤولية النساء في الأرياف في جمع المياه للأغراض المنزلية والزراعية، بالإضافة إلى أنه لم يتم ذكر موضوع الهجرة بسبب التغير المناخي وقلة المياه وما يؤثر على النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

3. *قانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه:*

يهدف هذا القانون إلى ادارة وتطوير مصادر امالياه في فلسطين وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف وتحسين ورفع مستوى تقديم الخدمات المائية من خلال تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه.

نص القانون على إنشاء مرافق مياه إقليمية للمياه والصرف الصحي وتتمتع هذه المرافق بالشخصية الاعتبارية ولها ذمة مالية مستقلة.

مهام سلطة المياه حسب قانون المياه:

1. تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القرار بقانون، تمارس السلطة المهام الآتية:
1. تولي المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه في فلسطين لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه.
2. إعداد السياسة والاستراتيجيات والخطط المائية العامة، والعمل على إقرارها وتنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ورفع التقارير الدورية عن الوضع المائي لمجلس الوزراء.
3. مسح مصادر المياه المتوفرة، واقتراح أوجه تخصيص المياه بين القطاعات المختلفة وأولويات استعمالها بناءً على أسس متكاملة ومستدامة بما يحقق فعالية إدارة الطلب على المياه.
4. حماية مصادر المياه والبيئة المائية المحيطة من خلال إقامة مناطق حماية من خطر التلوث بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
5. ترخيص وتطوير استغلال المصادر المائية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
6. وضع السياسة العامة لتخطيط وتقييم مشاريع المياه والصرف الصحي من ناحية الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ووضع معايير التصميم وضبط الجودة والمواصفات الفنية والعمل على مراقبة تطبيقها.
7. وضع الإجراءات والخطط الكفيلة بإنشاء وتطوير شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
8. الإشراف على تنظيم حملات التوعية في مجال المياه والصرف الصحي وتشجيع استخدام الأجهزة التي تعمل على توفير المياه، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
9. وضع الخطط والبرامج لبناء القدرات وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في قطاع المياه لتطوير إدارة المصادر المائية والإشراف على تنفيذها وتطويرها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
10. العمل على تحقيق التوزيع العادل والاستخدام الأمثل لضمان ديمومة المصادر المائية الجوفية والسطحية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والعمل على وضع الحلول والبدائل المناسبة في حالات الطوارئ والأزمات لضمان استمرار تقديم خدمة المياه للمواطن بالتنسيق مع مقدمي الخدمة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
11. التنسيق والإشراف على البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون المياه والصرف الصحي، وتوجيه هذه البحوث لإيجاد الحلول الخلاقة والمبدعة للمشاكل القائمة ومتابعتها مع الجهات المتخصصة وذات العلاقة بهذا المجال.
12. المشاركة في وضع المواصفات المعتمدة لنوعية المياه لمختلف أوجه استعمالها مع الجهات المختصة وتعميم تطبيقها.
13. العمل على تطوير وتنسيق وتحقيق المشاركة الفعالة في برامج التعاون الفني الدولي والإقليمي والثنائي والمحلي في مجال الإدارة المتكاملة والمستدامة للمصادر المائية، وعقد المؤتمرات والندوات، وتمثيل فلسطين في اللقاءات الإقليمية والدولية في هذا المجال.
14. اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالمياه ورفعها للجهات المختصة لإصدارها حسب الأصول.
15. إصدار التعليمات والإجراءات المتعلقة بالمصادر المائية وتنفيذها وتقديم الرأي من الناحية الفنية في النزاعات المتعلقة بالمصادر المائية.
16. العمل مع الجهات ذات العلاقة على خلق بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه، وإجراء التعديلات المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية اللازمة لتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

17. العمل على إنشاء منظومات رصد متطورة لمراقبة الهطول والتدفقات السطحية، ومناسيب المياه الجوفية، وكميات الاستخدام، ونوعية المياه، والعمل على تحليل المعلومات لتحديد الإنتاجيات الآمنة والمستدامة من مصادر المياه وتوظيفها في تحسين التخطيط المائي.
18. وضع مفاهيم ومبادئ إدارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة استخدام وإمدادات المياه والمحافظة عليها وتدويرها وإعادة استخدامها.
19. بناء القدرات المؤسسية لإدارة مصادر المياه المشتركة، والعمل على ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي.

على الرغم من القانون اشار إلى تحقيق التوزيع العادل للمياه على جميع الأفراد، إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي من ناحية الوظائف والمهام الإدارية ولم يشر إلى دور النساء في عمليات صنع القرار.

4. ***الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022***

الأهداف الاستراتيجية:

1. إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية
2. تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها
3. تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام
4. تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة
5. ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه

أعدت الاستراتيجية المائية بحيث تضمن عملية الربط بين الأهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة بحيث أن الهدف (6) ينص على **ضمان تو افر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع**:

لذلك فإن أهداف الخطة الاستراتيجية جاءت لتحقيق غايات التنمية المستدامة، وهي:

بحلول عام 2030

1. أن يتم ضمان حصول جميع الأفراد على مياه الشرب بالجودة والكمية المطلوبة.
2. وتحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء وإعطاء اهتمام خاص للنساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشة.
3. تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد.
4. زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه
5. تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات بما في ذلك خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء
6. تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بما في ذلك جمع المياه وإزالة ملوحتها وكفاءة استخدامها ومعالجة المياه العادمة وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال
7. دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

ان نتيجة التحليل العام لهذه السياسات والموضحة بشكل تفصيلي في المرفق رقم 1، توضح ان الجهات ذات الصلة والمسؤولة عن تنظيم وتشغيل وتزويد المياه وخدمات الصرف الصحي اولت الاهتمام لمنظور النوع الاجتماعي بشكل عام ولكن بدون تخصيص يذكر يركز على الفئات المهمشة والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، كما انها لم تتطرق الى التنسيق الفعال مع الوزارات الخدماتية المستفيدة بشكل يومي من هذه الخدمات كوزارة التربية والتعليم ومدارسها ووزارة الصحة وعياداتها وخصوصاً النائية منها.

المنهجية في جمع البيانات

تم تقسيم البيانات المطلوبة من اجل انجاز عملية التحليل الى قسمين أساسيين:

1. البيانات الثانوية: وهي البيانات والمعلومات التي تم جمعها من دراسات سابقة تتعلق في منظور النوع الاجتماعي وارتباطه بالمياه وخدمات الصرف الصحي في فلسطين والتي تشمل على السياسات والقوانين والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالقطاع، إضافة الى التجارب المحلية والدولية في نفس المجال.

في البداية تم تجميع السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين حتى عام 2022، وتم تحليلها من منظور النوع الاجتماعي (الجنس، الحالة الصحية، العمر) بناءً على عدة معايير تم الاسترشاد بها من "الأداة 1 - المؤشرات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي لتقييم المياه ورصدها والإبلاغ عنها" وهي:

1. حوكمة المياه المراعية لمنظور النوع الاجتماعي
2. الوصول الآمن الى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)
3. مصادر المعرفة الخاصة بالنوع الاجتماعي
4. إدارة المياه العابرة للحدود
5. مياه للاستخدامات الزراعية
6. مياه للصناعة والمشاريع
7. إدارة موارد المياه القائمة على حقوق الإنسان
8. المياه والهجرة والنزوح وتغير المناخ
9. المعارف الأصلية والتقليدية وحقوق المجتمع
10. التعليم والتدريب في مجال المياه

نتائج تحليل مدى ادماج منظور النوع الاجتماعي

وقد تم مقارنة السياسات بالواقع من خلال مقارنتها بالدراسات والأبحاث والمشاريع المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من منظور النوع الاجتماعي، ونتيجة لهذه الخطوة ظهر العديد من الفجوات في السياسات التي لم تغط كافة المعايير، لعل من أهمها هو أن التداخلات بين قطاع المياه والصرف الصحي ومنظور النوع الاجتماعي محدود جداً، لذلك تم عمل استمارة بها مجموعة من الأسئلة التي تغطي هذه الفجوات في عدة مجالات، منها: المياه، والصرف الصحي، بناء القدرات، صنع القرار، الهجرة والتغير المناخي والتعرفة المالية والمعروفة بالبيانات الأولية، وقد ظهرت النتائج التالية والموجودة في الجداول أدناه.

		الفجوات والتكاملات			
الرقم	المؤشر	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023** (2020)	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022** (2016)	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032** (2012)	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه** (2014)
.1	حوكمة المياه المراعية لمنظور النوع الاجتماعي	**التكاملات** 1. بشكل عام يوجد تخصيص لمنظور النوع الاجتماعي من ناحية تزويد المياه لجميع أفراد الأسرة والوصول الآمن لخدمات الصرف الصحي، لكن لم تراع السياسة حاجة المرضى للمياه ولم تتطرق لجودة المياه اللازمة، ولم تراع السياسة ضرورة وجود مياه بنفس الجودة لجميع الفئات المجتمعية، كما أنها لم تتطرق إلى التوزيع العادل للمياه بين الأسر حسب عدد الأفراد. 2. يبرز دور المرأة في الوظائف الإدارية والمالية والهندسية والتخطيط والإعلام، لكن لا يوجد لها دور في صنع القرار. 3. أشارت السياسة إلى أن تحقيق أهداف الاستراتيجية لا تقتصر فقط على سلطة المياه، بل هي تشاركية مع العديد من الحكومات والوزارات، مثل: وزارة الزراعة والمؤسسات المعنية بتطوير قطاع الزراعة، إضافة إلى الجامعات، مؤسسات البحث العلمي، الجمعيات المهتمة بالبيئة، وزارة الحكم المحلي، وزارة المالية، وزارة المالية والتخطيط، سلطة جودة البيئة وغيرها من الشركاء ذوي العلاقة، وهذا يعتبر مكون أساسي من مكونات النوع الاجتماعي على مستوى المجتمع بكافة مكوناته. **الفجوات** 1. لم تراع السياسة منظور النوع الاجتماعي الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة في مجال التعيينات ولم تظهر ذلك بشكل واضح ومخصص.	**الفجوات** 1. لم تتطرق الخطة الاستراتيجية وأهدافها الى الفئات المجتمعية كاملة في اطر السياسات ومشاركة النساء في عمليات صنع القرار، كما انها اعتبرت المرأة المستهلك الرئيسي للمياه، ولم تراع ان المرأة هي مصدر المعلومة الرئيسي فيما يخص بالكميات وطرق الاستهلاك والتوعية على مستوى الاسرة.	**التكاملات** أظهرت اهداف السياسة الوطنية ان ضمان المشاركة الملائمة لجميع أصحاب المصلحة (من منظور النوع الاجتماعي) في برامج ومشاريع المياه والصرف الصحي، هو داعم الاستدامة في إدارة موارد المياه، ولكن لم يتم اظهار ذلك بشكل كامل في الاستراتيجية القطاعية او الخطة الاستراتيجية. **الفجوات** لم تعمق السياسة الوطنية الدور الفاعل لكافة أصحاب المصلحة من منظور النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط والتسيس وانما اقتصرت ذلك على كونهم مستفيدين، حيث انها لم تشر صراحة الى دور المرأة في صنع القرار ولكنها أظهرت حق المرأة بالوصول الى الخدمات الأساسية بما فيها المياه	أشار القانون إلى أن جميع مصادر المياه الموجودة في فلسطين ملكاً عاماً، وللسلطة الحق بإدارة هذه المصادر بما يضمن العدالة والكفاءة بالتوزيع.
1.1	أطر سياسات المياه المراعية لمنظور النوع الاجتماعي				
1.2	الإدارة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في مؤسسات إدارة المياه				
1.3	التنفيذ المراعي لمنظور النوع الاجتماعي لبرامج ومشاريع المياه				
1.4	مشاركة النساء / الذكور في مؤسسات المياه المحلية أو المجتمعية، الرسمية وغير الرسمية				

		الفجوات والتكاملات			
.2	الوصول الآمن الى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)	الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023	الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022	سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032	قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه
2.1	حصول الأسرة على المياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي	**التكاملات** 1. تهدف هذه الاستراتيجية الى تقييم الوضع الراهن لقطاع المياه عبر مجموعة من الأبعاد ومنها تزايد الطلب على المياه، ودراسة موارد المياه المتاحة، والإمكانيات الفنية والاقتصادية والمالية، وأهمية خلق توازن مع احتياجات تطوير وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المحافظات، وأولويات توفير المياه للشرب والاستخدامات المنزلية، وضرورة ايجاد آلية فاعلة للتحصيص المائي للقطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي باعتباره المستهلك الأكبر للمياه، وبما يضمن استدامة هذه القطاعات . بالإضافة إلى الاستجابة الطارئة والفاعلة للمستجدات المؤثرة، وعلى رأسها ضمان استدامة ومأمونية خدمات المياه والصرف الصحي لمواجهة جائحة كورونا، ودعم صمود المواطن الفلسطيني في مواجهة مخططات الضم والتوسع الإسرائيلي وبناء العديد من المشاريع والأنشطة والتي تخدم تحقيق الأمن المائي اللازم لدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية (العناقيد التنموية). 2. تسعى سلطة المياه إلى تحقيق مفهوم الأمن المائي على المديين القصير والبعيد، الأمر الذي يتطلب تطوير مصادر المياه وحمايتها، والبحث عن مصادر مياه غير (تحلية مياه البحر واعادة استخدام المياه المعالجة)، والحفاظ على استدامتها وجودتها وفق مبادئ	**التكاملات** التزود بالمياه: تتم عملية تزويد المياه في المناطق الحضرية من خلال نظام الأنابيب وشبكات المياه، لكن لا يزال حوالي 120 تجمعاً سكانياً (خرب وتجمعات بدوية وبعض القرى الصغيرة) يقطنها أكثر من 180 ألف مواطن محرومين فيها من وجود شبكات المياه وأنظمة التوزيع. الصرف الصحي: تقدر كميات المياه العادمة المنتجة من الفلسطينيين حوالي 106مليون م^3/السنة، كما أن شبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية مقتصرة على المدن الرئيسية، وما زالت مياه الصرف الصحي في العديد من المدن تصرف في الأودية والممرات المائية الطبيعية، وفي بعض الحالات يتدفق جزء منها داخل الخط الأخضر ويتم معالجتها في المحطات الإسرائيلية أو في المحطات التي تم بناؤها خصيصاً لمعالجة مياه الصرف الصحي العابرة للحدود، وتم مؤخراً إنشاء وتوسيع عدد من شبكات الصرف الصحي وإنشاء وتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي غربي نابلس وكذلك شبكة ومحطة المعالجة في أريحا، ويتم حالياً إنشاء شبكة ومحطة المعالجة في شمال طوباس وتياسير والخليل. 1. تمت الإشارة إلى إدارة وحماية مصادر المياه بشكل مستدام بالإضافة إلى الآليات الرقابية التي تضمن خدمة تزويد المياه والصرف الصحي وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار ضمان استدامة الخدمة مع مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإنساني. 2. يعاني مقدمي الخدمات في فلسطين من قلة تحصيل الفواتير، حيث تصل نسبة التحصيل في الضفة الغربية إلى 40%-75%، وفي قطاع غزة 25%-50%.	**التكاملات** 1. أشارت السياسة إلى أنه لكل مواطن الحق في الحصول على مياه كافية وبأسعار معقولة بالجودة المطلوبة لغرض الاستخدام. 2. لكل مواطن الحق في الوصول إلى خدمات الصرف الصحي مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومصالح جميع فئات الجنسين (المهمشين "في المناطق الريفية والنائية والقرى ومخيمات اللاجئين"، الفقراء، الوصول المقيد، النساء، إلخ). 3. أشارت إلى كيفية الإدارة المستدامة لمياه الصرف الصحي: • يجب إلزام ملوثي المياه بدفع ثمن الأضرار التي أحدثوها. • يتطلب التخلص الآمن من مياه الصرف معالجة	**التكاملات** أشار قانون المياه بشكل واضح وصريح الى الحق في الحصول على المياه، حيث أوضح القانون أن لكل شخص الحق في الحصول على حاجته من مياه الشرب ذات الجودة المناسبة لاستعمالاتها وبأسعار محددة وفقا لنظام تعرفة يصدر عن مجلس الوزراء بشكل دوري، وأن على مقدمي خدمات المياه أن يقوموا باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان هذا الحق، ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات بما ينسجم والسياسة المائية العامة. أضافة الى ذلك ومن اجل التنمية المستدامة في هذا القطاع وتنظيمه، فإنه يجب الحصول على الترخيص اللازم قبل تحويل حق الاستخدام من استخدام إلى آخر، حيث تعمل سلطة المياه وبالتعاون مع المؤسسات الرسمية الأخرى والجهات ذات العلاقة وضمن إطار الموازنة المائية السنوية على تحديد كمية وكيفية استخدام المياه بالنسبة للقطاعات والمناطق المختلفة، على أن تحظى الاستخدامات المنزلية بأولوية مطلقة
2.2	المسؤولية داخل الأسرة وصنع القرار				
2.3	وصول الأسرة إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الآمنة				
2.4	الوصول إلى الصرف الصحي الآمن والنظافة في الأماكن العامة (المدارس، أماكن العمل.....)				

		الإدارة المتكاملة، لضمان تحقيق الهدف الأساسي وهو تأمين مصادر مائية مستدامة قادرة على تحقيق احتياجات الشعب الفلسطيني الأساسية والتنموية. إلا أن تحقيق الأمن المائي بهذا المفهوم في فلسطين يواجه تحديات صعبة تتطلب تكاثف الجهود المحلية والدولية للتغلب عليها، وأهم هذه التحديات هي: التحديات السياسية، والتحديات المؤسساتية، والتحديات المالية. 3. الهدف الاستراتيجي للسياسة بالنسبة لتزويد المياه تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها. 4. الهدف الاستراتيجي للسياسة بالنسبة لخدمات الصرف الصحي تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام للجميع. **الفجوات** 1. لم تحدد هذه الاستراتيجية ولم تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ضمن أهدافها حيث إنها لم تخص بالذكر النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات المهمشة. 2. في التحليل الرباعي للخطة الاستراتيجية 2017-2022 لم تظهر الاستراتيجية القطاعية الجزء المتعلق بمنظور النوع الاجتماعي ضمن نقاط الضعف الخاصة بتنفيذ الخطة.	إضافة إلى ذلك فإن نسبة الفاقد في شبكات المياه عالية جداً، من هنا جاءت فكرة إنشاء شركة وطنية للمياه، لضمان توفير خدمات بجودة عالية ولاسترداد التكاليف. 1.القضايا ذات الأولوية: 1) مصادر المياه: • ضعف الإدارة المتكاملة للمصادر المائية • حساسية بعض مصادر المياه الجوفية للتلوث والاستنزاف • استمرار سيطرة الجانب الإسرائيلي على المصادر المائية • تفهم المجتمع الدولي للحقوق المائية الفلسطينية • استمرار المستوطنات في تلويث مصادر المياه الفلسطينية 2) التزويد بالمياه: • ضعف جودة موثوقية المياه وخدمة التزويد بالمياه • نقص في عدالة التوزيع • عدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية • ضعف الربط الإقليمي بين المراكز الحضرية • ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية 3) الصرف الصحي: • عدم توفر شبكات صرف صحي في كثير من التجمعات السكانية • ضعف البنى التحتية في مجال معالجة المياه العادمة (المنزلية والصناعية) • ضعف استخدام المياه المعالجة **2. التدخلات والاستهدافات الواردة في الخطة فيما يتعلق ب:** **1) مصادر المياه:** • مشاريع حفر آبار جديدة • مشاريع تأهيل آبار وينابيع • مشاريع تجهيز آبار • مشاريع محطات تحلية • مشاريع الحصاد المائي • مشاريع إعادة استخدام المياه المعالجة • زيادة كميات المياه المشتراة من شركة المياه القطرية "مكروت".	لإزالة المواد البيولوجية والكيميائية والمخاطر الجسدية. **الفجوات** لم ترسم الاستراتيجية الوطنية الكميات الكافية والمرافق التي ستحتاجها المجتمعات خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية بما في ذلك اعداد ذوي الاحتياجات الخاصة وقابلية النمو، إضافة الى ذلك لم ترسم السياسة إمكانية اخراج المناطق المسماة ج (والتي تعبر عن اكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية) من يد القوة القائمة بالاحتلال، وعكس ذلك بتحليل مالي واضح يبين الفوائد والتكاليف في حالة تطوير البنية التحتية لتشمل كافة هذه المناطق، ولم تضع الاستراتيجية ايضاً سيناريو بقاء الاحتلال ضمن التخطيط ولم تقم بعكسه بشكل يستطيع منظم القطاع بناء خطط قطاعية قادرة على محاكاة منظور النوع الاجتماعي بشكل عملي ومستدام.	على جميع الاستخدامات الأخرى من حيث تخصيص الموارد المائية المتاحة. **الفجوات** ان قانون المياه الفلسطيني والمواد المتعلقة بالعقوبات فيه لم تنص حرفياً على العقوبات الرادعة في حالة كان هناك مخالفة في عدالة توزيع المياه حال توفر الإمكانيات الفنية لذلك، ولم تشر العقوبات ايضاً الى طريقة رفع الشكاوى ضد مزودي خدمات المياه، وضمان عدم تضارب المصالح في حالة الحجة القضائية بين المشتكي بغض النظر عن جنسه وعائلته وحالته الصحية والاقتصادي وبين مزود خدمة المياه.

			2) **التزود بالمياه:** • مشاريع إنشاء شبكات مياه جديدة • مشاريع تأهيل شبكات مياه وتوسعة • مشاريع إنشاء وتأهيل محطات ضخ وخطوط التوزيع • مشاريع إنشاء خزانات مياه • مشاريع تأهيل خزانات مياه • مشاريع ربط المصادر 3) **الصرف الصحي**: • مشاريع بناء محطات معالجة • مشاريع تأهيل محطات معالجة • مشاريع إنشاء شبكات صرف صحي **مشروع صحة المياه والاصحاح WASH** الغاية منه: 1) ضمان المساواة في الحصول على المياه والصرف الصحي والخدمات في أمان وكرامة، إلى أكثر السكان المعرضين للخطر. **الفجوات** لم تظهر الخطة الاستراتيجية النوع الاجتماعي كمنظور أساسي في عمليات التطوير والتصميم والتخطيط والتنفيذ ولم تضع منظور النوع الاجتماعي كمدخل أساسي للمعلومات، ولم تضع التدخلات الخاصة بتطور اشراك هذا المنظور في صنع القرار، الا انها اظهرته بشكل غير قابل للمتابعة والمراقبة وذلك بتطوير ادله ادماجه في السياسات القادمة.		

		الفجوات			
.3	مصادر المعرفة الخاصة بالنوع الاجتماعي	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
3.1	الوثائق والمنشورات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمياه	لم تضع الاستراتيجية القطاعية هذا المعيار كأحد التدخلات المطلوبة على مستوى منظم القطاع (سلطة المياه الفلسطينية)، ولكنها تشير دوماً الى العدالة الكاملة في توصيل المياه وخدمات الصرف الصحي لكافة الفئات	ظهر من خلال تحليل الخطة الاستراتيجية ان هناك بند وحيد يتعلق بتطوير ادلة ادماج منظور النوع الاجتماعي، ولكن لا يظهر داخل الاستراتيجية الأدوات الخاصة بتنفيذ هذا البند وكيفية مراعاة قضايا النوع الاجتماعي ومصدر المعلومات وكيفية بناءها	أظهرت السياسة الوطنية الحاجة الى بناء برامج التوعية المتعلقة بالتعامل مع المياه، ولكنها لم تشر الى أهمية ادماج النوع الاجتماعي ضمن هذه البرامج، ولم تضع ضمن ميزانياتها هذا التدخل	لم يضع القانون اليات لمشاركة المعلومات الخاصة بوصول المياه للفئات المهمشة بما فيها النساء، ولم يكفل القانون الحق بالوصول الى المعلومة الخاصة بهذا المجال
3.2	مخرجات اللجان العلمية والمجالس الاستشارية المتعلقة بالمياه				أظهرت المادة 8 الخاصة بدور سلطة المياه الفلسطينية الفقرة 10 الدور في بناء الدراسات العلمية لسلطة المياه الفلسطينية لكنها لم تشر الى الدراسات الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي، او الى المشاركة النسوية في هذه الأبحاث، كما انها لم تتطرق الى الأبحاث الخاصة بالمناطق المهمشة والنائية. وفي نفس المادة لم تضع المادة بشكل عام أي دور لسلطة المياه بإنشاء وحدة خاصة بالنوع الاجتماعي.

		الفجوات			
.4	إدارة المياه العابرة للحدود	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
4.1	الحكم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في سلطات المياه الوطنية / الدولية اللجان التي تتعامل مع المياه العابرة للحدود	لم تراعي الاستراتيجية القطاعية هذا المعيار وذلك للظروف السياسية التي تمر بها فلسطين بشكل خاص حيث ان المياه العابرة للحدود هي تحدٍ يؤثر بشكل كامل على الامن القومي، وتقوم على إدارة هذا الملف دائرة شؤون المفاوضات داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبالرغم من ذلك فلم يعلن عن اية استشارة عامة او جلسة عامة من قبل المؤسسة المعنية للعموم ولم تنشر أي من تقاريرها بشكل مفصل يحاكي الواقع الحالي، وأن كل ما ينشر هو عبارة عن تقارير صحفية لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الفلسطينية، ولا تعكس الاحتياج الخاص بالمياه وخدمات الصرف الصحي للفئات المهمشة.			
4.2	برامج ومشاريع المياه العابرة للحدود المراعية لمنظور النوع الاجتماعي				
4.3	تأثير إجراءات ومشروعات المياه العابرة للحدود على أفراد الذكور والإناث في المجتمعات المحلية				

		الفجوات والتكاملات			
.5	مياه للاستخدامات الزراعية	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
5.1	الوصول إلى مياه الري	**<u>التكاملات التي تعكس الوضع الحالي</u>** تعتبر محافظات جنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية واريحا غنية بتوفر المياه الزراعية وتتوفر مئات الآبار الجوفية مقارنة بباقي المحافظات الأخرى، حيث يوجد ندرة حقيقية لمصادر المياه الزراعية، ويتم الاعتماد على الينابيع قليلة التدفق او الزراعة البعلية. **<u>الفجوات</u>** لم تضع الاستراتيجية القطاعية المنهجية الخاصة بالوصول الى مياه الرأي بشكل مستدام لجميع الفئات فهي لم تضع أولوية انشاء خط ناقل للمياه الزراعية، ولم تضع الاستراتيجية التدخلات الخاصة بالمياه المعالجة، ولم تراعي حاجة مياه الري للعائلات الفقيرة الموجودة بجنوب الضفة الغربية (الخليل، بيت لحم)، حيث أدى ذلك الى عزوف العائلات عن العمل الزراعي والذي كان يعتبر احد اهم مكونات الامن الغذائي وخصوصاً للأسر التي تقودها النساء.	**<u>التكاملات التي تعكس الوضع الحالي:</u>** تمت الإشارة إلى الهدف التالي خلال الاستراتيجية: زيادة مساحة الأراضي الزراعية القابلة للري في المياه المعالجة من مصادر المياه غير التقليدية **<u>الفجوات</u>** لم تعرض الخطة الاستراتيجية الأدوات المالية الخاصة بتطوير البنية التحتية لخدمات الري بالمياه المعالجة ولم تأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة للعائلات الأكثر عوزاً والتي تعتبر الزراعة المكون الأساسي للدخل، بما في ذلك المناطق المهمشة والعائلات التي ترأسها النساء.	<u>التكاملات التي تعكس الوضع الحالي</u> 1. دعم الجمع المنتظم لجميع البيانات الهيدرولوجية وغيرها من البيانات المتعلقة بالمياه في قاعدة بيانات مركزية وإتاحة هذه المعلومات للجمهور، من أجل (أ) ضمان الإدارة الفعالة للمياه في فلسطين، (ب) ضمان التخطيط الأمثل للري من قبل وزارة الزراعة وأصحاب المصلحة المعنيين، و (ج) توثيق الاستثمارات ذات الأولوية في القطاع. 2. الاعتراف بجمعيات مستخدمي المياه (بما في ذلك جمعيات المزارعين) ككيانات رسمية يحق لها التفاوض بشأن حقوق المياه الوطنية المشتركة وإدارتها نيابة عن أعضائها. 3. التأكد من تعديل استهلاك المياه في القطاع الزراعي لضمان كفاءة التكلفة (اختيار الأصناف، واستخدام المياه ذات الجودة الهامشية والاستخدام الأكثر انتشارًا لتقنية الري المحسنة). 4. ستعطى الأولوية لإعادة الاستخدام الزراعي للنفايات السائلة المعالجة. يجب مزج مياه الصرف الصحي المعالجة بالمياه العذبة لتحسين الجودة حيثما أمكن ذلك.	<u>الفجوات</u> أظهرت المادة 48 من القانون ضرورة انشاء جمعيات مستخدمي المياه، ولكنها لم تضع الشروط الخاصة بادماج النساء وذوي الاحتياجات الخاصة في هذه الجمعيات كأعضاء ممثلين بالجمعية العامة في مجالس الإدارة.
5.2	التمويل المالي / العمالة المأجورة وغير مدفوعة الأجر في الزراعة والري				
5.3	اتخاذ القرار داخل الأسرة				

				5. يجب ضمان حماية العاملين في المزرعة والمحاصيل من التلوث بمياه الصرف الصحي. 6. العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع معايير وطنية وإنفاذها 7. إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة والمحاصيل المناسبة لإعادة استخدامها. **<u>الفجوات</u>** لم تحاكي السياسة الوطنية للمياه القدرة على انتخاب مجالس إدارة لجمعيات الري ضمن كوتا نسائية موحدة تمثل المزارعات واحتياجاتهن المائية في مزارعهن، حيث ان تلك الحاجة جاءت نتيجة عزوف الرجال عن العمل الزراعي وانتقالهم للعمل داخل إسرائيل وبقاء الأراضي الزراعية اما ان تكون ضمن الأراضي الغير مستغلة، او يتم زراعتها وادارتها من قبل النساء.	

		الفجوات والتكاملات			
.6	مياه للصناعة والمشاريع	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
6.1	الإدارة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في الصناعات والمشاريع المتعلقة بالمياه	**<u>الفجوات:</u>** **العوامل المؤثرة على الترتيبات المؤسسية في قطاع المياه:** 1. عدم استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية والعملية لإعادة هيكلة قطاع المياه بما يتلاءم وقانون المياه الجديد. 2. ضعف الأنظمة الموجودة لتحفيز وبناء القدرات داخل مؤسسات قطاع المياه، بما في ذلك عدم ادخال منظور النوع الاجتماعي. 3. تدني مستوى الرقابة وهيبة المؤسسات الرقابية بشكل عام. 4. البحث العلمي واستجابته لأولويات قطاع المياه الأساسية. 5. استمرار تطبيق البند 40 من اتفاقية اوسلو وملحقاته ذات العالقة بلجنة المياه المشتركة. **<u>الهدف الاستراتيجي للسياسة بالنسبة لخدمات الترتيبات المؤسسية:</u>** تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة **<u>العوامل المؤثرة على الترتيبات المالية في قطاع المياه:</u>** 1. توفر دعم دولي لمشاريع قطاع المياه. 2. ضعف القدرات المالية في تنفيذ البرامج الاستثمارية والتشغيلية. 3. تعزيز الاستقلالية المالية لمقدمي الخدمة. 4. محدودية كفاءة نظم الجباية وارتفاع المديونية 5. عدم وجود مصادر ذاتية مالية كافية لتمويل المشاريع الكبيرة.	**<u>الفجوات</u>** لم تضع الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه الظروف الإدارية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في الصناعات والمشاريع المتعلقة بالمياه كالمشاريع الزراعية، والمشاريع الخاصة بالثروة الحيوانية، كما انها لم تضع معايير خاصة بجودة المياه خاصة بمثل هذه المشاريع والتدخلات.	1. تخصيص حقوق المياه للمنفعة الاقتصادية (الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها) بين مختلف المستخدمين على أساس الفوائد الاقتصادية لفلسطين (من حيث الإيرادات وخلق فرص العمل والأمن الغذائي) وبما يتفق مع خطط التنمية الوطنية. 2. العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع معايير وطنية وإنفاذها 3. تصريف مياه الصرف الصناعي في المجاري	ذكر الفصل التاسع من قانون المياه والمتعلق بحماية البيئة المائية ان ازدياد المشاركة في النشاطات الصناعية والزراعية قد يسبب التلوث على مصادر المياه، وعلى جميع الجهات ذات الصلة حماية هذه المصادر من التلوث، ولكن القانون لم يضع الصياغة الخاصة بمنظور النوع الاجتماعي من ناحية الصحة العامة، ولم يظهر ذلك بشكل واضح في نظام العقوبات الخاص بالقانون.
6.2	الحصول على الدخل والائتمان لمديري التمويلات / المؤسسات المالية في مؤسسات المياه				

		6. عدم تناغم وتلبية برامج التمويل للأولويات الفلسطينية في قطاع المياه. <u>الهدف الاستراتيجي للسياسة بالنسبة لخدمات للترتيبات المؤسسية:</u> ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه.			

		التكاملات والفجوات			
.7	إدارة موارد المياه القائمة على حقوق الإنسان	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
7.1	إطار الحوكمة المراعي لمنظور النوع الاجتماعي وتنفيذ حقوق الإنسان في المياه	التكاملات برزت الحاجة لإنشاء شركة وطنية للمياه في فلسطين بسبب انخفاض نسبة التحصيل من المواطنين، خلال عام 2018 كانت نسبة التحصيل فقط 76%. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات المياه. الفجوات لم تغطي الاستراتيجية الحاجة بإدماج منظور النوع الاجتماعي داخل الشركة الوطنية للمياه، ولم تضع الحد الأدنى لمشاركة المرأة في صنع قرار هذه الشركة، ولم تشرك كافة الجهات في تأسيسها حيث اقتصر تأسيس الشركة على سلطة المياه الفلسطينية، مجلس الوزراء، وزارة المالية.	**الفجوات** **لم تذكر الخطة اية تدخلات من شأنها ان توفر المياه بشكل عادل للفئات المهمشة وضمن أسعار تتناسب ووضع المستهلكين.**	**التكاملات** **1**. تقييم قدرة المواطنين على الدفع مقابل خدمات المياه والصرف الصحي والتأكدان هذا التقييم يشكل جزءًا من مراجعات التعرفة ويتضمن القضايا المتعلقة بالقطاعات الفقيرة والمحرومة من المجتمع. 2. تطوير وتنفيذ أنظمة تعريفية عادلة وتدريجية بهدف تسهيل وصول الفقراء والفئات الضعيفة إلى الخدمة وضمان استرداد التكاليف من قبل المرافق.	الفجوات وضعت المادة 8 والخاصة بمهام سلطة المياه في الفقرة 3 ان من مهام السلطة مسح مصادر المياه المتوفرة، واقتراح أوجه تخصيص المياه على أسس بين القطاعات المختلفة وأولويات استعمالها بناءً على أسس متكاملة ومستدامة بما يحقق فعالية إدارة الطلب على المياه. **لكها لم تضع في ذلك الاطار الكفالة للوصول الى الحد الأدنى من التوزيع العادل في ظل ظروف فنية مقبولة.**
7.2	توافر المياه، والقدرة على تحمل تكاليفها، ومقبوليتها، وجودتها لمستهلكي من الذكور والاناث.				

		التكاملات والفجوات			
.8	المياه والهجرة والنزوح وتغير المناخ	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
		تطرقت السياسة لموضوع التغير المناخي وتحدثت عن المشاريع التي تم تنفيذها وسيتم تنفيذها، مثل: تغيير نظام تشغيل الآبار الرئيسية من الديزل إلى الطاقة الكهربائية مما يقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإنتاج الغاز الحيوي من الحمأة لتشغيل نظام محطة المعالجة بغرب نابلس وخان يونس وشمال غزة. وقد قامت بتركيب الألواح الشمسية لتشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي في مسليه، أريحا، نابلس الغربية، العروب، طوباس، عانين، وسط غزة، خان يونس، شمال غزة، تطوير رفح، فلسطين. إضافة الى البدء بالمشروع التجريبي لاستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية لمضخات المياه في منطقة طوباس. إلا أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وتأثير التغير المناخي على النوع الاجتماعي مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والاثار المتعلقة بالحماية المجتمعية في حالات الهشاشة العالية المتأثرة من اضرار التغير المناخي كالفيضانات وموجات الحر والصقيع. لم تتطرق السياسة لموضوع الهجرة بسبب قلة المياه.	**<u>الفجوات</u>** لم تضع الخطة في تدخلاتها أي من الإجراءات الخاصة بالحماية من اثار التغير المناخي على شبكات المياه وخدمات الصرف الصحي، مما ينذر بعواقب وخيمة على النساء والأطفال وإمكانية الامداد المستدام لهم في حالات الأعاصير والصقيع وموجات الحر.	**<u>التكاملات</u>** وضع استراتيجيات مرنة للتعامل مع تأثير تغير المناخ على موارد المياه، للحد من البصمة الكربونية لقطاع المياه وتقليل البصمة المائية من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للمياه. **<u>الفجوات</u>** لم تضع السياسة الوطنية اثار التغير المناخي كالأعاصير وموجات الحر على قائمة الأولويات، حيث تؤثر هذه الاثار على المنتجات الزراعية وقد تؤدي الى نزوح العائلات، وقد يؤدي ذلك الى حوادث الاعتداء المتعلق بالنوع الاجتماعي.	

.9	المعارف الأصلية والتقليدية وحقوق المجتمع	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
9.1	الحصول على حقوق المياه العرفية لأعضاء F / M في المجتمع	أظهرت كافة الاستراتيجيات والخطط والقوانين المعمول بها في فلسطين ان المياه حق للجميع، ويجب على كافة الجهات ان تعمل لايصال المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع بشكل عادل.			

		التكاملات الخاصة بالوضع الحالي			
.10	التعليم والتدريب في مجال المياه	**الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023**	**الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022**	**سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032**	**قانون رقم 14 لسنة 2014 بخصوص المياه**
10.1	الوصول إلى تنمية المهارات من أجل تعزيز المسار الوظيفي	تطرقت السياسة إلى أن حملات التوعية تستهدف النساء، كما أن هذه الحملات تكون بالغالب تحت قيادات نسوية فاعلة مجتمعياً، لكن لم تتطرق الى نشر التوعية بين طلاب المدارس وذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات المهمشة.	**<u>برنامج بناء القدرات:</u>** 1. إعداد استراتيجية التدريب والتطوير لسلطة المياه الفلسطينية ودليل الإجراءات وتحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي سلطة المياه 2. تنفيذ برنامج بناء القدرات لموظفي سلطة المياه 3. برنامج بناء قدرات موظفي سلطة المياه في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص 4. تطبيق مشروع ريادي للشراكة مع القطاع الخاص 5.إعداد الخطة الاستراتيجية لتطوير وبناء قدرات القطاع 6. تحديد احتياجات القطاع التدريبية 7.تنفيذ البرامج التدريبية للقطاع بناءً على الخطة الاستراتيجية والتنفيذية لقطاع المياه 8.تحسين أداء مزودي الخدمات في مراقبة الأداء وحسابات التعرفة وإجراءات الترخيص والتوجهات ذات العلاقة 9.برنامج بناء قدرات لأعضاء مجلي إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه القضايا ذات الأولوية: 1) الترتيبات المؤسسية • عدم استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية لإعادة هيكلة قطاع المياه بما يتلاءم وقانون المياه الجديد • ضعف الأنظمة الموجودة لتحفيز وبناء القدرات داخل مؤسسات قطاع المياه	1. تشجيع مشاركة المجتمع في مختلف مراحل مشاريع تنمية الموارد المائية، بما في ذلك حملات التوعية العامة والتدريب، لخلق بيئة للإدارة الفعالة وضمان تثقيف الجمهور. يفهم أدوارهم ومسؤولياتهم في الإدارة الفعالة لموارد المياه. 2. رفع مستوى الوعي العام بقضايا المياه والصرف الصحي وزيادة المشاركة في إدارة قطاع المياه، وإشراك الناس في عمليات المشاركة العامة وتطوير فهمهم لحقوقهم ودورهم 3.وضع استراتيجيات لإدارة الطلب على المياه، بما في ذلك آليات التعريفات المناسبة وزيادة الوعي العام. 4. لعمل مع السلطات والمؤسسات ذات الصلة على توعية الجمهور بأهمية معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، ومخاطر الآثار الصحية والبيئية لمياه الصرف الصحي.	**<u>نص القانون على أنه من مهام سلطة المياه:</u>** 1. بناء القدرات المؤسسية لإدارة مصادر المياه المشتركة، والعمل على ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي. الإشراف على 2.تنظيم حملات التوعية في مجال المياه والصرف الصحي وتشجيع استخدام الأجهزة التي تعمل على توفير المياه، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. 3. وضع الخطط والبرامج لبناء القدرات وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في قطاع المياه لتطوير إدارة المصادر المائية والإشراف على تنفيذها وتطويرها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
10.2	التدريب على التوعية الخاصة بمنظور النوع الاجتماعي				
10.3	الوصول إلى التعليم والتدريب والتوظيف الرسمي وغير الرسمي والمهني في مجال المياه				
10.4	الحصول على تنمية المهارات المالية على مستوى المجتمع المحلي			1. التأكد من أن استخراج المياه ونقلها وتوزيعها، إلى جانب جمع المياه العادمة ومعالجتها، مستدام مالياً وأن مقدمي هذه الخدمات يمكنهم إثبات موثوقيتهم المالية فيما يتعلق بالاستعادة الكاملة	

		• تدني مستوى الرقابة وهيبة المؤسسات الرقابية بشكل عام • البحث العلمي واستجابته لأولويات قطاع المياه الأساسية • استمرار تطبيق البند 40 من اتفاقية أوسلو وملحقاته ذات العلاقة بلجنة المياه المشتركة 2) الترتيبات المالية • توفر دعم دولي لمشاريع قطاع المياه • ضعف القدرات المالية في تنفيذ البرامج الاستثمارية والتشغيلية • تعزيز الاستقلالية المالية لمقدي الخدمة • محدودية كفاءة نظام الجباية وارتفاع المديونية • عدم وجود مصادر ذاتية مالية كافية لتمويل المشاريع الكبيرة • عدم تناغم وتلبية برامج التمويل للأولويات الفلسطينية في قطاع المياه **التدخلات والاستهدافات في مجال:** 2) **البناء المؤسسي:** إعادة هيكلة وتأسيس مؤسسات القطاع وتفعيلها 3) **البناء المالي:** • إصدار أدلة الإجراءات اللازمة لتطبيق أنظمة التعرفة والأنظمة المالية ذات العلاقة. • تحقيق مبدأ استرداد التكاليف للمياه والمياه العادمة • توعية وتثقيف مجالس إدارة مزودي الخدمة • نظام مصالح المياه الإقليمية • تعزيز قدرة المؤسسات على تصويب أوضاعها المالية • تعزيز مبدأ الشعور بالمسؤولية والرضى والانتماء لدى المواطن.		للتشغيل والصيانة والاستثمار الرأسمالي واستبدال رأس المال التكاليف. 2. تحديد وإنفاذ لوائح واضحة لتحصيل الإيرادات من قبل المرافق (بما في ذلك ديون العملاء)، حيث إن تحصيل هذه الديون هو المفتاح لضمان الجدوى المالية / استدامة مرافق المياه والصرف الصحي. 3. تحديد وإنفاذ اللوائح للتعامل مع التوصيلات غير القانونية لشبكات المياه والمجاري. 4. تحديد رسوم الصرف الصحي ورسوم التوصيل وضرائب الصرف الصحي ورسوم المعالجة لتغطية على الأقل تكاليف التشغيل والصيانة وجزء من التكلفة الرأسمالية. الهدف النهائي هو استرداد التكلفة بالكامل. 5. تقييم قدرة المواطنين على الدفع مقابل خدمات المياه والصرف الصحي والتأكد أن هذا التقييم يشكل جزءًا من مراجعات التعرفة ويتضمن القضايا المتعلقة بـ القطاعات الفقيرة والمحرومة من المجتمع.	

2. البينات الأولية: وهي التي تم تجميعها من خلال استمارة تم التوافق عليها مع الجهات ذات الصلة ومع جمعية تنمية واعلام المرأة (تام)، وتم توزيعها على الجهات ذات الصلة.

تحليل نتائج جمع البيانات الأولية

بعد ذلك تم توزيع الاستمارة على مختلف الفئات والوزارات والبلديات والهيئات التابعة لقطاع المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى الجمعيات والمراكز النسوية والتي تركز في أعمالها على النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات، حيث شملت الاستمارة (مرفق رقم 2) على المعايير الخاصة بكل مما يلي:

1. صنع القرار.
2. الوصول الى المياه
3. الوصول الى خدمات الصرف الصحي
4. الهجرة والتغير المناخي
5. بناء القدرات
6. التعرفة المالية

بعد عملية جمع البيانات من خلال برنامج Microsoft Forms 365 تمت عملية تنظيف وتحليل البيانات التي تم تجميعها، والتوصل إلى النتائج التالية:

1. تم جمع البيانات من 20 مستجيب ومستجيبة للاستمارة كانت نسبة الاناث فيهم 65%، حيث كان معظم المستجيبين والمستجيبات 55% يعملون في منظمات المجتمع المدني، و25% يعملون لدى المؤسسات الحكومية. (مرفق رقم 2: البيانات الخاصة بالاستمارة).

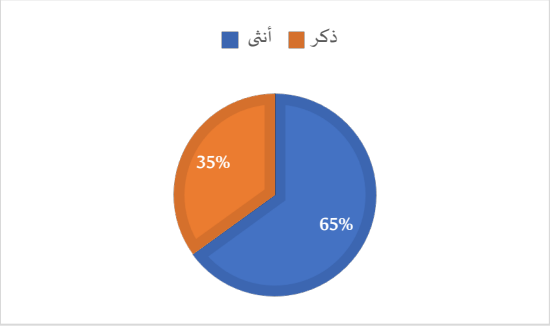

شكل2 : نسبة الذكور الى الاناث في الاستجابة للاستمارة

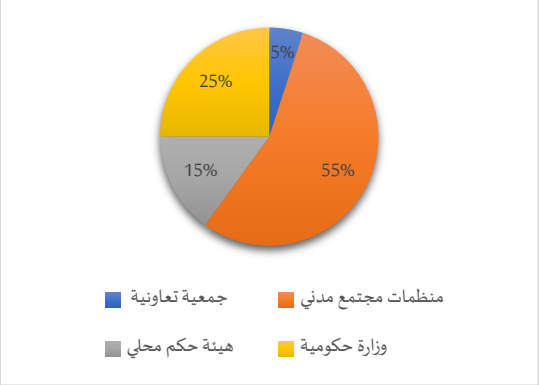

شكل3 : نسبة المشاركة من الجهات الفاعلة

أولاً: الوصول الى المياه وجودتها

يركز هذا القسم من الاستمارة على إمكانية وصول المياه بشكل عادل حسب المعايير والمواصفات الفلسطينية في الكمية والنوعية الى الجميع بغض النظر عن جنسهم وحالتهم المادية والصحية، وأماكن سكناهم.

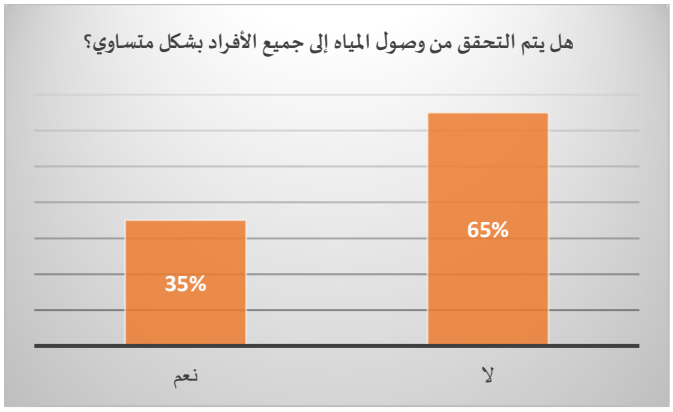

شكل4 : وصول المياه الى الجميع بشكل متساوي

يعبر شكل4 ان 65% من المستجيبين للاستمارة ان مزود خدمة المياه لا يتحقق من وصول المياه الى جميع الافراد بشكل متساوي، الا ان البعض أشار إلى أن المياه في القدس (منطقة امتياز الشركة الإسرائيلية جيحون) لا تنقطع في وتصل المياه لجميع السكان بانتظام.

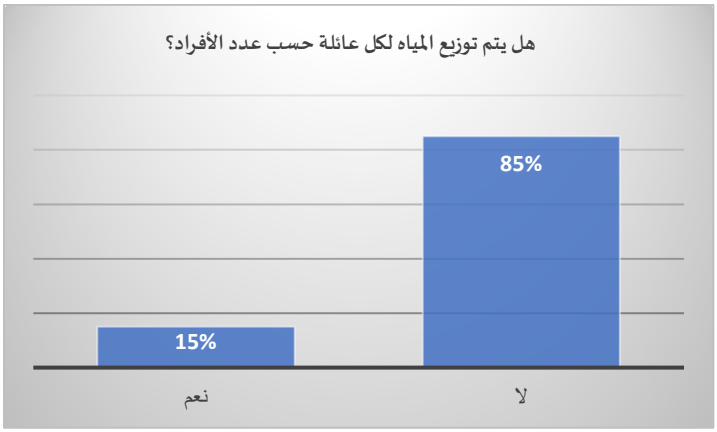

شكل 5: توزيع المياه على مستوى الاسرة حسب عدد الافراد

بينما يبين شكل 5 أن 85% من المسوحة آرائهم يعتقدون ان المياه لا يتم توزيعها على البيوت حسب عدد افراد الاسرة، و15% يعتقدون ان المياه تصلهم حسب عدد افراد الاسرة.

يظهر شكل 6 ان 65% من المسوحة آرائهم يعتقدون ان مزودي خدمات المياه لا يقومون بالتحقق من جودة المياه الواصلة الى المباني، حسب المعايير الفلسطينية، بينما يبين شكل 7 ان 70% يعتقدون المياه لا يتم فحصها عند تزويدها للفئات المهمشة والطلاب.

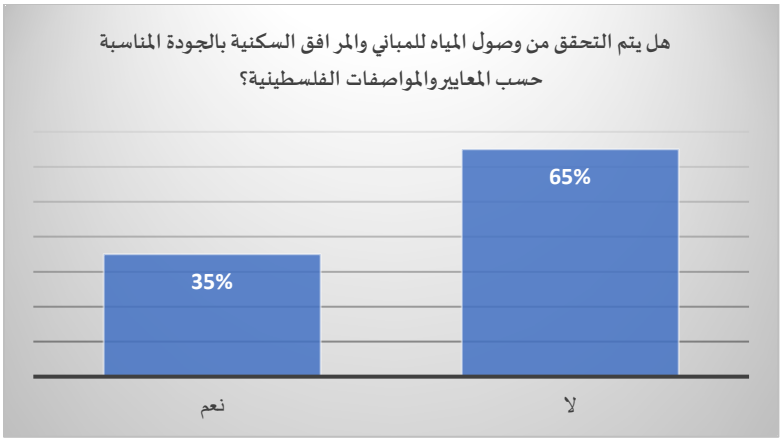

شكل 6: التحقق من وصول المياه الى المباني والمرافق السكنية بالجودة المناسبة حسب المعايير

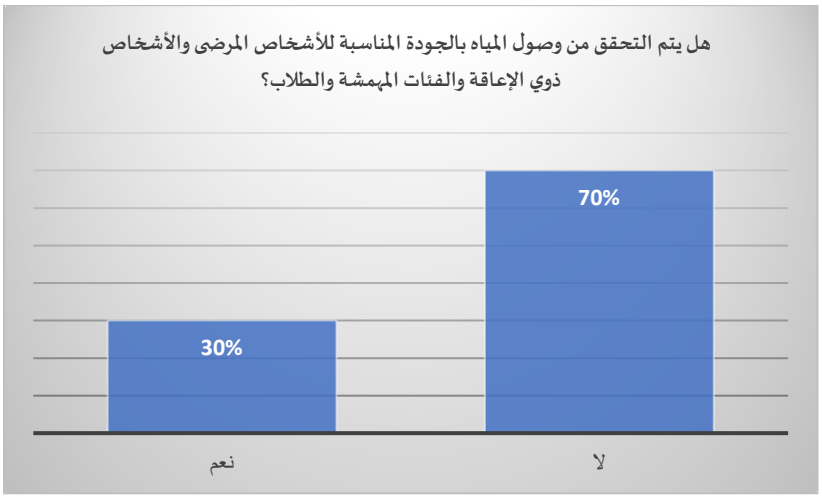

شكل 7: التحقق من وصول المياه بالجودة المناسبة للأشخاص المرضى والاشخاص ذوي الاعاقة

يظهر شكل 8 ادناه ان 80% من المستطلعة آرائهم يعتقدون بعدم مراعاة احتياجات المزارعين والنساء العاملين بالقطاع الزراعي، من ناحية الكم والنوع وهذا يبين أحد أسباب النزوح الحاصل عن العمل في القطاع الزراعي وخصوصاً بين الذكور الشباب.

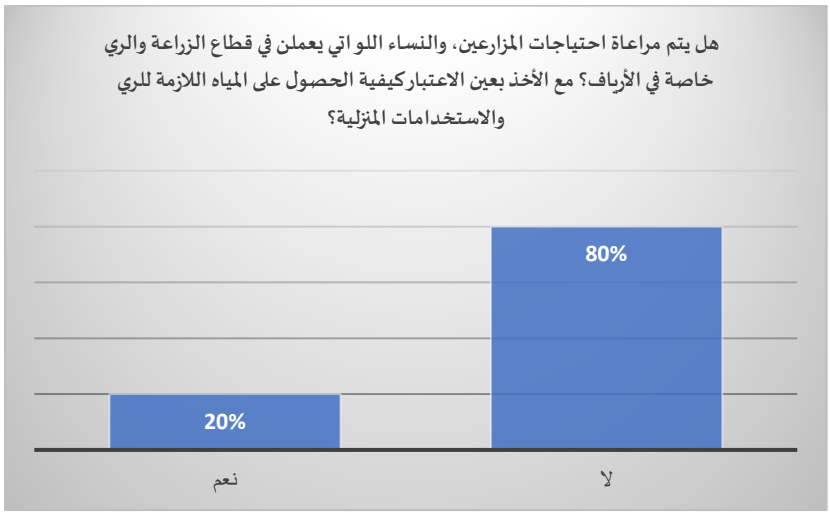

شكل 8: مراعاة احتياجات المزارعين لمياه الري من ناحية الكم والنوع

أما بخصوص أسعار المياه فقد افاد 85% من المستطلعة ارائهم ان أسعار المياه ثابته للجميع على مستوى مزود الخدمة، الا ان 75% ممن قالوا ان السعر ثابت أفادوا انه لا يوجد مراعاة لمنظور النوع الاجتماعي عند تحديد السعر، ويظهر ذلك جلياً في نظام التعرفة المعمول به في فلسطين، حيث ان نظام التعرفة يعمل ضمن الحزم المركبة.

بالرغم من ذلك الا أن 85% من المستطلعة ارائهم أفادوا بعدم الالتزام بدفع الفواتير الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي.

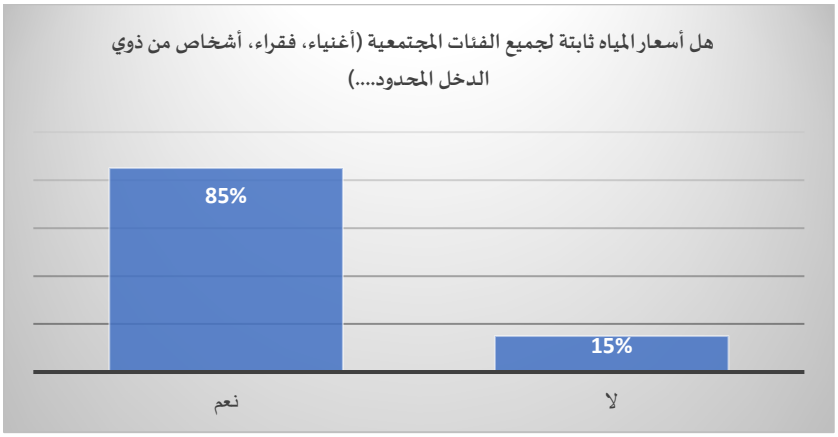

شكل 9: اسعار المياه

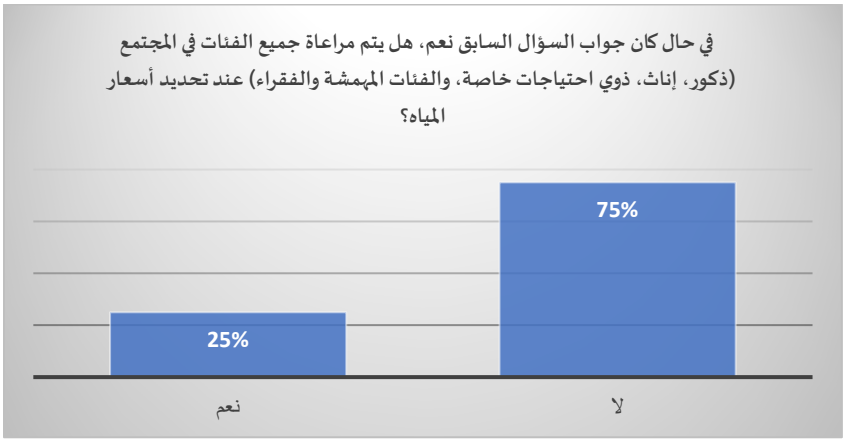

شكل 10 مراعاة حالة الهشاشة الاجتماعية في اسعار المياه

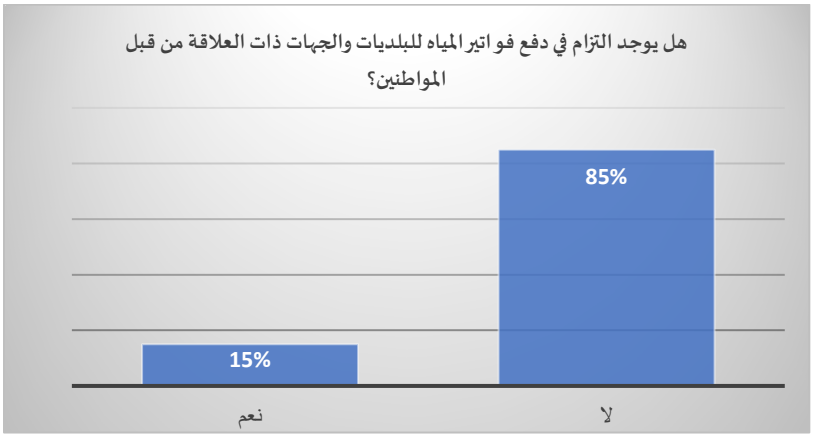

شكل 11 الالتزام بدفع الفواتير

ثانياً: صنع القرار

يرى 55% من المستطلعة آرائهم ان المرأة تأخذ فرصتها في المشاركة في صنع القرار في مجال المياه والصرف الصحي، الا ان 65% يرون أن ذوي الاحتياجات الخاصة لا يشاركون في صنع القرار، أضافة الى ذلك فإن 75% يرون ان احتياجات الفئات العمرية الدنيا (الأطفال) لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار.

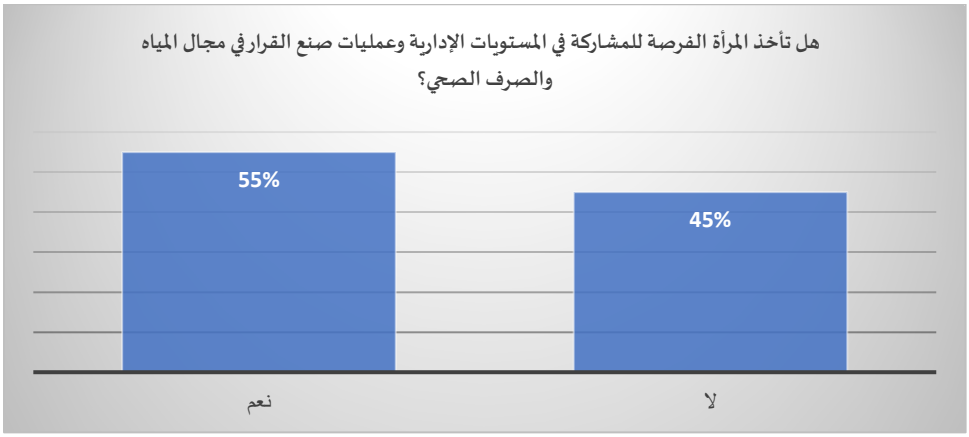

شكل 12: فرصة المرأة باتخاذ القرار

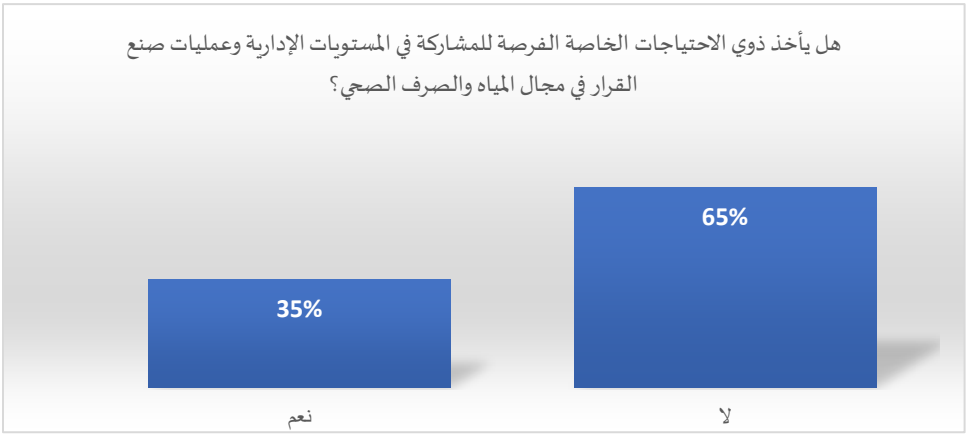

شكل 13: فرصة ذوي الاحتياجات الخاصة في اتخاذ القرار

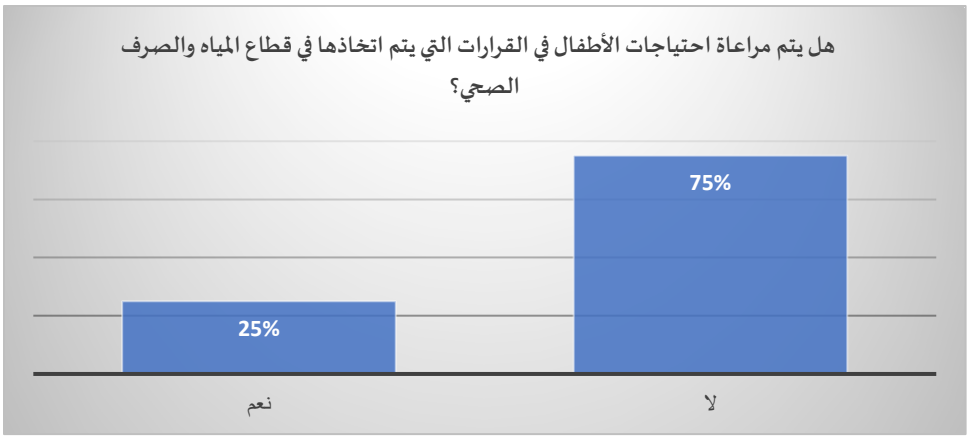

شكل 14: مراعاة احتياجات الاطفال عند اتخاذ القرار

يرى 55% من المستطلعة آرائهم انه لا يتم التأكد من صحة وجودة مرافق الصرف الصحي الموجودة في الأماكن العامة وخصوصاً المدارس، وهذا يفسر حالة التسرب المدرسي الواقعة في بعض مدارس الاناث، ويرى 85% انه لا يتم التأكد من جودة مرافق الصرف الصحي في المناطق المهمشة بما يشمل مخيمات اللاجئين.

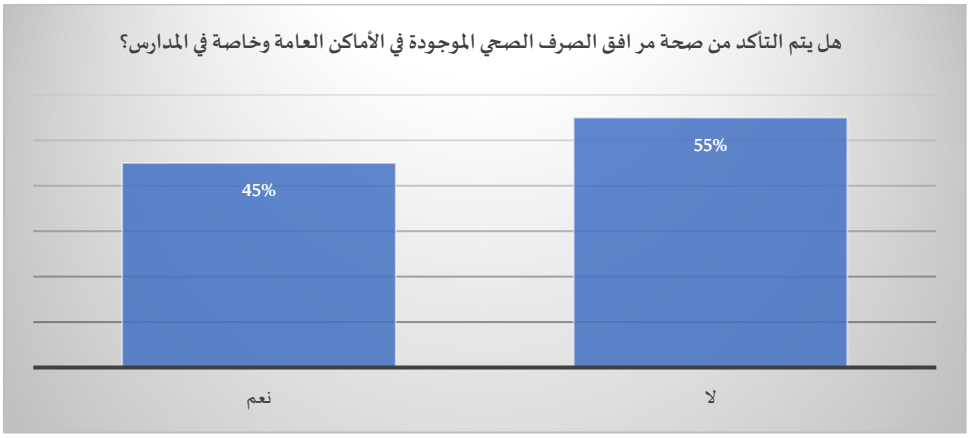

شكل 15: صحة وجودة مر افق الصرف الصحي الموجودة في الاماكن العامة وخصوصاً المدارس

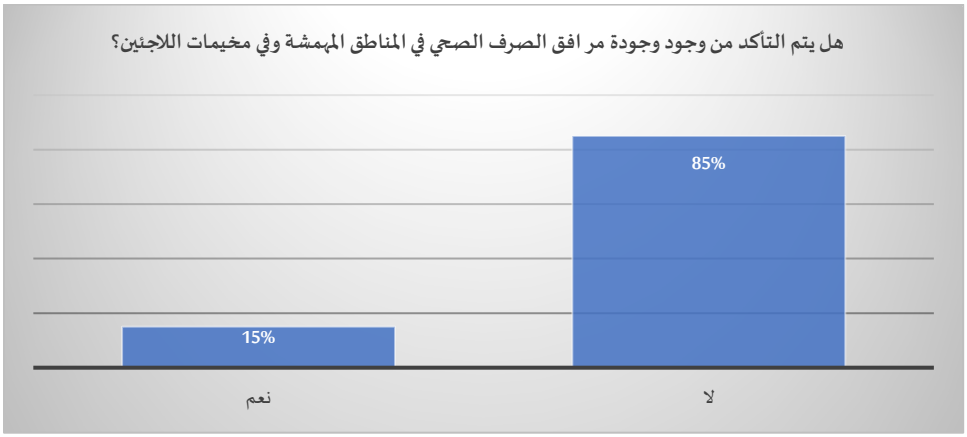

شكل 16: وجود وجودة مر افق الصرف الصحي في المناطق المهمشة بما فيها مخيمات اللاجئين

رابعاً: الهجرة والتغير المناخي

يشير 20% من المستطلعة ارائهم ان الاسر قد تهاجر من أماكن سكناها قصراً نتيجة لتناقص المياه والتغيرات المناخية، حيث ان ندرة المياه تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية الخاصة بهم، والتي تعتبر احد اهم مصادر الدخل لهذه الاسر وخصوصاً تلك التي تسكن في مناطق جنوب الخليل، حيث انه يوجد في خلة المية 15 أسرة تقريباً يهاجرون موسمياً بسبب تناقص المياه والتغيرات المناخية، كما أن نسبة 60% تقريباً لا يوجد لديها علم بهذا الموضوع كما أشاروا إلى أن هذا السؤال بحاجة إلى دراسة حتى يتم الإجابة به بشكل موثوق، كما أن 20% تقريباً أشاروا بعدم وجود هذه المشكلة في مناطقهم.

أما بخصوص الحلول فيرى 65% من المستطلعة ارائهم ان الاسر تحتاج الى بناء بئر خاص لتجميع المياه للحيلولة دون انقطاع المياه عن بيوتهم واعمالهم الزراعية، وبالتالي فذلك سيقلل من الهجرة القسرية المفروضة عليهم جراء الظروف الطبيعية، وهناك من يرى 24% يرون ان يقوم مزودو خدمات المياه بزيادة الكميات اما من خلال زيادة الكميات الداخلة من خلال الخطوط الناقلة او من خلال إضافة نقاط تعبئة للمياه على مستوى المجتمعات والقرى والمدن.

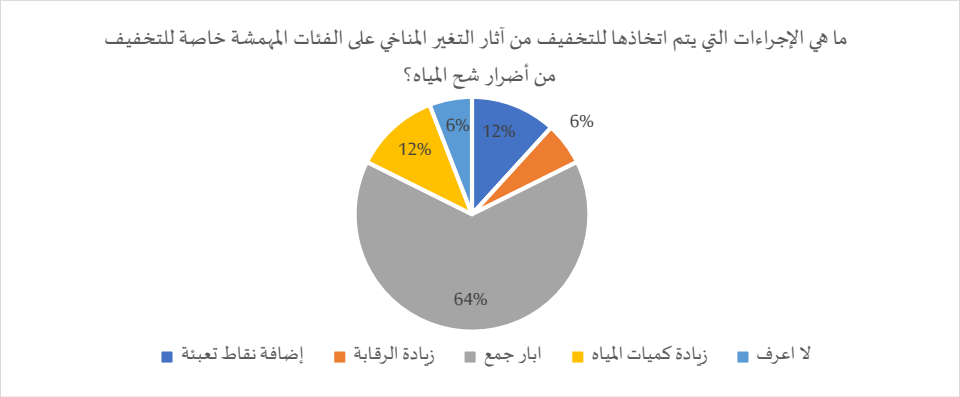

شكل 17: الاجراءات التي يتم اتخاذها من اجل تخفيف اثار التغير المناخي على الفئات المهمشة في مجال المياه

خامساً: بناء القدرات

يرى 70% ان المؤسسات الفاعلة في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي تعمل على تنمية المهارات للموظفين من اجل تعزيز المسار الوظيفي مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي، حيث ان 60% يرون ان هناك متابعة من قبل المؤسسة المعنية على التدريبات وتقوم بتطوير المسار الوظيفي للمتدربين وبالتالي قد يحصلون على علاوات وظيفية او ترقيات.

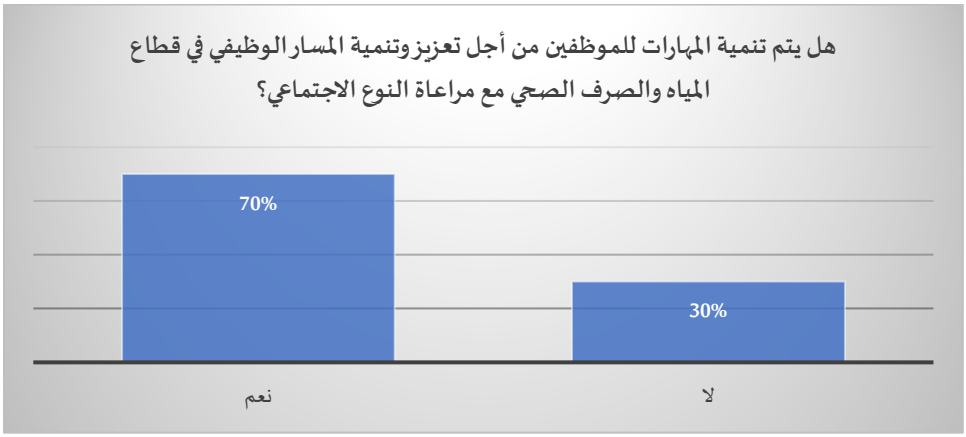

شكل 18: تنمية مهارات الموظفين في قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي

شكل 19: متابعة التدريبات

يرى 90% من المستطلعة ارائهم ان الميزانية المالية تؤثر ايجاباً او سلباً على قدرة المؤسسة على إعطاء تدريبات تتعلق بمنظور النوع الاجتماعي في قطاع المياه والصرف الصحي، حيث يرى 75% من المستطلعة ارائهم ان التحديات المالية هي من اهم التحديات امام تطوير وتنظيم تدريب في هذا المجال.

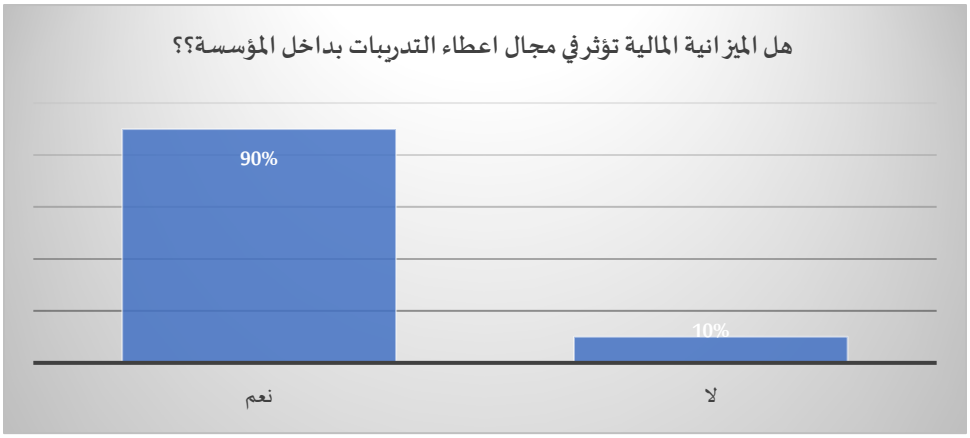

شكل 20: التأثير المالي على عمل التدريبات

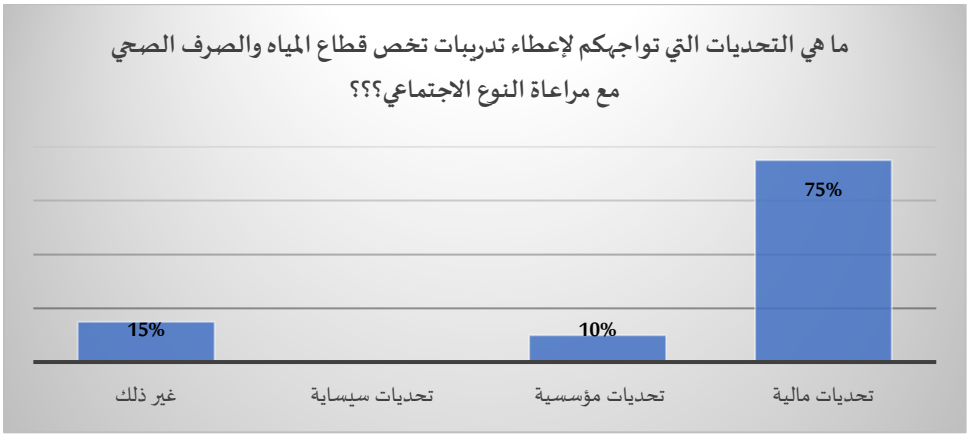

شكل 21: التحديات الخاصة بالتدريبات الخاصة بمنظور النوع الاجتماعي في قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي

أما بخصوص التوعية وعمل المنشورات الخاصة بمنظور النوع الاجتماعي في قطاع المياه والصرف الصحي فيرى 65% من المستطلعة ارائهم ان هناك توجه لتطوير منشورات خاصة في هذا المجال، بالرغم من عدم وجود دعم مالي كافٍ كما يقول 60% من المستطلعة ارائهم.

بالرغم من هذا فيرى 70% من المستطلعة ارائهم ان المؤسسات الفاعلة تسعى لخلق الوعي العام لادماج منظور النوع الاجتماعي في قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي.

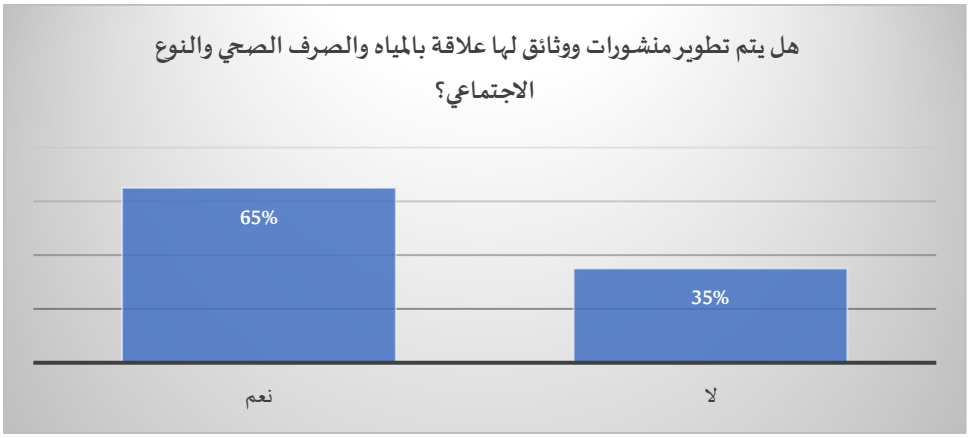

شكل 22: وجود منشورات تتعلق بالمياه من منظور النوع الاجتماعي

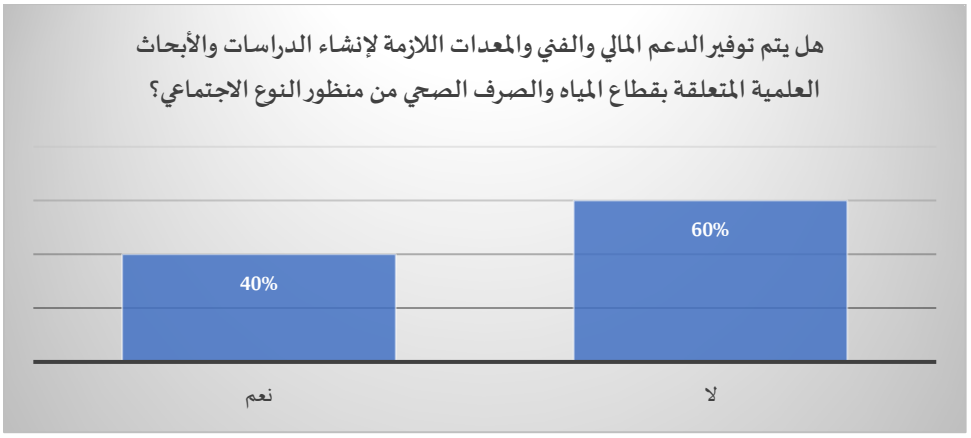

شكل 23: وجود الدعم المالي والفني والمعدات لتطوير المنشورات والابحاث الخاص بالنوع الاجتماعي في قطاع المياه

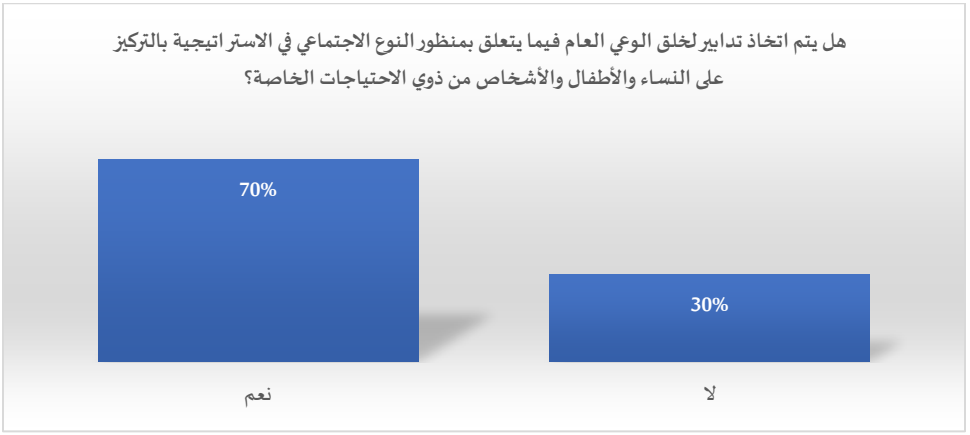

شكل 24: وجود تدابير لخلق الوعي العام

سادساً: التعرفة المالية

يرى 75% من المستطلعة ارائهم ان نظام التعرفة المالية المعمول به داخل مؤسسات تزويد المياه هو نظام لا يراعي منظور النوع الاجتماعي، وخصوصاً اجتياجات الفقراء وارباب البيوت من النساء، حيث لا يحاكي النظام الاسر التي تستهلك المياه بشكل قليل جداً اقل من 5 متر مكعب يومياً خوفاً من زيادة الفواتير المترتبة عليهم، وهم بالعادة لا يعلنون أنفسهم من ذوي الحاجة للمساعدات.

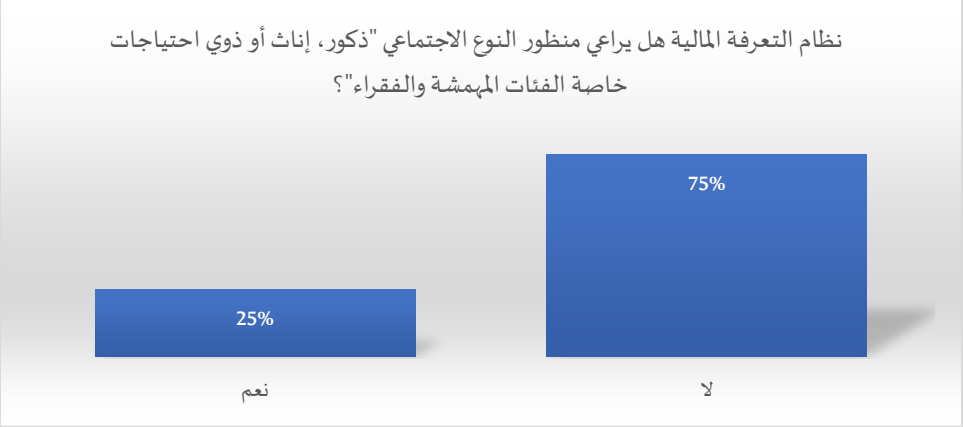

شكل 25: التعرفة المالية ومنظور النوع الاجتماعي

1. حوكمة المياه المراعية لمنظور النوع الاجتماعي

1. يجب ان تراعي السياسات الوطنية والخطط منظور النوع الاجتماعي الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة والنساء في مجال التعيينات، وذلك من خلال مؤشرات قابلة للقياس في الاستراتيجيات القادمة.
2. يجب ان تتطرق الخطة الاستراتيجية وأهدافها الى الفئات المجتمعية كاملة في اطر السياسات وذلك من خلال اشراك كافة هذه الفئات في صنع القرار، وان لا يكون القرار مقتصراً على البلديات الكبيرة او المتوسطة، بل يجب اشراك كافة البلديات وهيئات الحكم المحلي والذين يعملون عمل مزود خدمة المياه في عملية صنع القرار، وعلى ان يكون الاشراك شمولياً للذكور والاناث ولذوي الاحتياجات الخاصة من ممثلي المجتمع.
3. يجب ان تعتبر الخطة الاستراتيجية المرأة انها هي مصدر المعلومة الرئيسي فيما يخص بالكميات وطرق الاستهلاك والتوعية على مستوى الاسرة.
4. يجب ان تعمق السياسة الوطنية الدور الفاعل لكافة أصحاب المصلحة من منظور النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط والتسييس وعدم الاقتصار على ان الفئات المهمشة كونهم مستفيدين.
5. يجب ان يتم تطوير منظومة مسائلة، تكون وظيفتها مراقبة أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي على منظور النوع الاجتماعي على ان يتخصص بعلاج كل من المشاكل التالية:
   a. عدالة التوزيع.
   b. الوصلات غير القانونية
   c. جباية الرسوم
6. يجب مراعاة عدد افراد الاسرة في نظام تعرفة المياه وان يكون شمولياً للعائلات التي يكون بها كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

2. الوصول الآمن الى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)

1. التخطيط للمناطق المهمشة الواقعة تحت ما يسمى بمناطق جيم.
2. التخطيط من اجل ادماج الفئات الأكثر هشاشة من التغير المناخي من ناحية الوصول الامن للمياه وخدمات الصرف الصحي.
3. العمل بشكل منسق ومدروس مع الجهات ذات الصلة غير المباشرة كوزارة التربية والتعليم من اجل تحديد الاحتياجات للمدارس الواقعة داخل المناطق المهمشة.
4. ان يتم بناء منصة مشتركة بين الجهات الحكومية الفاعلة وحاملة المسؤولية في قطاع المياه والمؤسسات القاعدية ومؤسسات المجتمع المدني من اجل جمع البيانات القاعدية الخاصة بالوصول الى المياه وخدمات مرافق الصرف الصحي ومراجعتها ومشاركتها مع كافة الجهات ذات الصلة.

3. مصادر المعرفة الخاصة بالنوع الاجتماعي

1. تطوير المشاريع الخاصة بزيادة المعرفة الفنية والإدارية والمؤسساتية في منظور النوع الاجتماعي في قطاع المياه والصرف الصحي.
2. تصميم وتطوير العناصر الاستراتيجية في السياسة الوطنية للمياه على ان يتم بناء معيار قياس فيها يتم من خلاله تجنيد الأموال الخاصة في برامج رفع الوعي والادماج لكافة الفئات على يستهدف البرنامج موظفي مقدمي خدمات المياه، وموظفو الجهات ذات الصلة في قطاع المياه والصرف الصحي، على ان يتم رقابة مؤشرات هذا البرنامج بشكل سنوي.

4. مياه للاستخدامات الزراعية

1. تعديل القانون الخاص بإنشاء جمعيات المياه (جمعيات الري) وذلك بوضع كوته نسائية داخل اية جمعية خاصة في هذا المجال.
2. تطوير الوسائل الفنية والتقنية الخاصة بالري وتطوير البرامج الخاصة بايصالها لكافة الفئات المهمشة وخصوصاً النساء العاملات في القطاع الزراعي.

5. المياه والهجرة والنزوح وتغير المناخ

1. ادماج منظور النوع الاجتماعي بالخطط والسياسات الوطنية الخاصة بالتغير المناخي والاثار الخاصة بذلك.
2. عمل الدراسات الخاصة بالهشاشة الاجتماعية الناتجة عن التغير المناخي واثاره من الفيضانات وموجات الحر وموجات الصقيع.
3. عمل شبكات حماية زراعية واجتماعية لصغار المزارعين المتضررين جراء اثار التغير المناخي وعكس ذلك مالياً في ميزانيات الخطط الوطنية لدرء المخاطر.

Global Water Partnership – Mediterranean (GWP-Med) & Geneva Water Hub .2021 .*Comparative Study on Empowering Women in Water Diplomacy in the MENA*.2021 .

M. Miletto ،V. Pangare و L. Thuy .2019 . Tool 1 – Gender-responsive indicators for water assessment, monitoring and reporting .*UNESCO WWAP Toolkit on Sex-disaggregated Water Data* .Paris : UNESCO.2019 ،

PWA, GVC, AICS .2016 .*Gender and WASH Toolkit for Palestine*.2016 .

UNICEF, GVC, PHG .2016 .*تقييم المياه والصرف الصحي والنظافة على مستوى المنازل في قطاع غزة*. 2016.

UNOCHA .2021 .*Humanitarian Needs overview 2022*.2021 .

الرئاسة الفلسطينية. 2014. *قانون المياه الفلسطيني 2014*. 2014.

سلطة المياه الفلسطينية. 2020. *الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023*. 2020.

—. 2016. *الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه 2017-2022*. 2016.

—. 2016. *تقرير موجز عن حالة الموارد المائية-قطاع غزة*. 2016.

مجلس الوزراء الفلسطيني. 2012. *سياسة المياه الوطنية لفلسطين 2013-2032*. 2012.